

«الاقتصادية» تنشر تفاصيل الجمعية العمومية

ALEQTISADYAH

تحالف أسعد البنوان يحسم
مناقشة «الألمانية القابضة» 2-5

أسعد البنوان

بند عزل مجلس
الإدارة كان الأكثر
سخونة وجدلاًمبادرة راقية من أسعد البنوان
أطفأت التوتر وحقت التوافقانتخابات توافقية ودية رغم سخونة الأجواء
التي سبقت العمومية

5 مقاعد لتحالف البنوان مقابل مقعدين لتحالف السهلي

وأصر رئيس مجلس الإدارة على عدم عزل المجلس
والإكتفاء بالاستقالة.

وكادت أن تتحول الجمعية العمومية إلى مرحلة من الحدة
والسخونة القابلة للتطور، إلا أن مبادرة إيجابية من رجل
الأعمال أسعد البنوان نزعت فتيل الأزمة، وتحولت الجمعية
مجدداً إلى النقاش والوضع الطبيعي ليتم توزيع بطاقات
الدعوة وإجراء الانتخابات في أجواء ودية كانت شبه
محسومة قبل نتيجة الانتخابات، وهي أن يكون للتحالف
الأكبر 5 مقاعد، وهو "تحالف البنوان" الذي سجل أعلى
نسبة حضور، ويكون لتحالف السهلي عضوين فقط، وفقاً
لنسبته البالغة 31.5%.

المدرجة على جدول الأعمال وتخللها نقاشات متباينة،
تم إقرار البنود المدرجة على جدول الأعمال، منها 10 بنود
تقليدية من البيانات المالية وتقرير مجلس الإدارة ومراقب
الحسابات وعدم توزيع أرباح وإخلاء طرف مجلس الإدارة
ووقف عدم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي
الشركة الأم إلى الاحتياطي الإجمالي.

بدأ النقاش يزداد سخونة عند البند 11 المتعلق بعزل
مجلس الإدارة، وارتفعت حدة النقاشات، حيث كانت هناك
وجهة نظر قانونية تقول أن استقالة مجلس الإدارة تكفي،
وأنة باستقالة المجلس لا يوجد مبرر لعزل المجلس لانتفاء
وجوده.

في جمعية عمومية شهدت استعدادات مبكرة وتكتيكات
أعادت لرواد السوق المالي جزء من عبق «صراعات
السيطرة» والجمعيات العمومية الساخنة التي كان يشهدها
السوق المالي».

لكن عمومية الألمانية القابضة اتسمت بالراقي والنقاش
القانوني، وإن احتد الجدل في بعض البنود بين الفريقين
القانونيين لكل تحالف.

بعد تجميع توكيلات الحضور والتأكد من صحتها، أبلغت
الشركة الكويتية للمقاصة النصاب لرئيس الجمعية
العمومية التي عقدت برئاسة سليمان خالد السهلي.
بدأت الجمعية العمومية بالمرور التراتبي على البنود

الهادئ
سليمان

كان رئيس مجلس الإدارة
للشركة الألمانية القابضة
سليمان السهلي، والذي ترأس
الجمعية العمومية، هادئاً بطبعه
المعهود، وقد احتفظ بهدوئه في
كل مراحل العمومية، وخرجت
في نهاية المطاف بتوافق أشبه
بعملية تسليم وتسلم وانتقال
الألمانية لحقبة جديدة.

نشاط
وحيوية ممثل
«المشطوبة»!!

حضر الجمعية العمومية ممثل إحدى
الشركات المشطوبة، حيث تملك هذه
«المشطوبة» أسهم في «الألمانية»،
وكان نشاطاً وحماسياً في النقاش.
وتمنى مساهمي الشركة المشطوبة
أن يمدد الله بالصحة والعافية
والنشاط والحيوية لإحياء الشركة
المشطوبة أو التعجيل بتصفيته.

خارطة
نصاب
الألمانية

وفقاً لنسبة الحضور
التي بلغت 91.955%، كان
تقسيمها 31.5% لتحالف
السهلي، و60.455% لتحالف
أسعد البنوان، منها 45%
ملكية الساحل، ما يعني
أن 15.455% حلفاء من
مساهمين مؤسسين وأفراد.

أحمد
أعلن مبادرة
أسعد

في ذروة النقاش الساخن وارتفاع الأصوات بين
أكثر من طرف على بند عزل مجلس الإدارة، طلب
أحمد أسعد البنوان الكلمة، وقال أنه بناءً على توجيه
والذي أسعد البنوان وبرغبة شخصية منه نقبل
باستقالة مجلس الإدارة، ونتجاوز بند عزل المجلس.
وقد نالت المبادرة استحسان كافة حضور الجمعية
العمومية، حيث نزعت فتيل الأزمة ونال «البنوان»
التحية تصفيقاً.

والجدير ذكره أن أسعد البنوان لم يحضر الجمعية
العمومية شخصياً، وأبلغ نجله أحمد بالرغبة هاتفياً.

ثورة شبابية قادها أحمد وناصر البنوان وتغيرات إيجابية قادمة حقبة وعهد جديد لـ «الساحل» و«الألمانية»



ناصر أسعد البنوان في نقاش مع الحضور خلال أحداث العمومية



أحمد أسعد البنوان يرتب الأوراق مع أحد القانونيين

**«الألمانية» نقطة
البداية وورشة عمل على
مستوى المجموعة**

**إدارة ناجحة 100% في أول
تحدي لـ أحمد وناصر البنوان
وتوقعات بدور حيوي مستقبلاً**

السوق خلال الأيام الماضية لكمية الأسهم التي باعها أحد كبار المساهمين بنسبة 15.5%، وكذلك استمرار السهم في تحقيق طفرة مكاسب.

أيضاً الرهان كبير بعد أن تم حسم عمومية الألمانية بالسيطرة على مجلس الإدارة، والتي تمثل أول خطوة في البصمة الشبابية والثورة المنتظرة على صعيد إعادة ترتيب البيت بالكامل من الداخل والخارج.

مصادر موثوقة قالت أنه من اليوم التالي لتشكيل مجلس الإدارة وتوزيع المناصب سيتم إطلاق ورشة عمل شاملة سيقودها جيل جديد بطموح مرتفع وبتأهيل علمي وعملي على أعلى مستوى.

خلاصة مؤكدة: البداية من الألمانية القابضة، حيث ستكون نقطة الارتكاز والانطلاق ونفض الغبار على مستوى كافة الاستثمارات تحت مظلة المجموعة بالكامل.



جانب من الترتيبات خلال الجمعية العمومية

بالكامل و«الألمانية» خصوصاً.
هل «الساحل» مقبلة؟

هذا التساؤل أجاب عليه استيعاب

عمومية الألمانية، من المرجح أن يكون لأحمد وناصر البنوان دور كبير في المرحلة المقبلة، على مستوى المجموعة

المتابعين لملف الشركة الألمانية القابضة أكدوا في تصريحات خاصة لـ«الاقتصادية» أن أحمد أسعد البنوان وناصر أسعد البنوان كانت لهما البصمة الأكبر والأهم في ملف «الألمانية»، وكان الملف يمثل تحدي كبير بالنسبة لهم، حيث يعتبر أول تصدي من نوعه في منافسة لم تكن بدايتها مرنة أو سهلة.

على مدار أسابيع تم تشكيل فريق عمل مغلق، وحضور ومتابعة يومية ميدانية على أرض الواقع بالأرقام، حيث يحسب لهما قوة النصاب الذي عقدت به الجمعية العمومية، بعد أن تمكنوا من حشد 60.455% لصالح تحالف «البنوان»، ما ساهم في تحقيق أكبر انتصار لشركة الساحل، حيث تمثل الألمانية القابضة أكثر من 60% من استثمارات الشركة.

معركة التطوير والتنمية

تقول مصادر متابعة أنه بعد الأداء الإيجابي والحضور اللافت في التنسيق والترتيب والتواجد بفاعلية في ميدان

نتائج الانتخاب

في الاحتياط

تم انتخاب 5 مقاعد هم:

1. مجموعة المانع القابضة
2. شركة الإنجازات الكويتية
3. سوف يتم تعيين ممثلين عن
4. تحالف السهلي في مجلس الإدارة، وفقاً لمليكيته البالغة 31.5%
5. حسين جوهر

نشاط

«الساحل»

سجل سهم الساحل أمس نشاطاً ملحوظاً في البورصة، رغم أن الأجواء العامة في اتجاه نزول. وارتفع السهم 3.5 فلس بنسبة 3.93% ليغلق عند 92.5 فلساً، بكمية تداول 41.488 مليون سهم.

مستثمر 3 ملايين

و17 عام بلا أرباح

قال أحد المساهمين الحضور أنه قام باستثمار نحو 3 ملايين دينار كويتي ولم يحصل على أي أرباح منذ أكثر من 17 عاماً، قائلاً لو كانت هذه الأموال في وديعة، لكانت أفضل استثمارياً على صعيد العائد.

البورصة تفقد 737 مليون دينار في أسبوع

خسارة جلسة الخميس 397.8 مليون دينار نحو 53.9% من خسارة الأسبوع



نتائج البنوك ستكون نقطة التحول في ارتداد السوق

وتراجعت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت للأسبوع الثاني على التوالي، إذ هبط «الرئيسي 50» بنسبة 4.06% ليغلق التعاملات بالنقطة 10111.43، خاسراً 428.28 نقطة خلال الأسبوع، كما تراجع «الرئيسي» بنحو 199.5 نقطة أو 2.18% مُنهيًا التعاملات عند 8959.69 نقطة، وذلك عن مستواهما في الأسبوع السابق المنتهي بـ24 سبتمبر 2026. واختتم مؤشر السوق العام تعاملات الأسبوع الحالي بالنقطة 8713.71 بانخفاض 1.40% يُعادل 123.3 نقطة، كما نزل «الأول» بواقع 1.23% ليفقد 113.48 نقطة خلال الأسبوع ويصل بنهاية التعاملات إلى مستوى 9113.6 نقطة. وانخفضت القيمة السوقية للأسهم خلال تعاملات الأسبوع بنحو 1.39% أو 736 مليون دينار، لتصل إلى ما يقارب 52.19 مليار دينار، مقارنة بـ52.93 مليار دينار في نهاية الأسبوع السابق المنتهي في 24 سبتمبر 2026. وبشأن التداولات، فقد انخفضت الكميات 6.67% إلى 1.68 مليار سهم، وتراجعت السيولة والصفقات بنحو 6.11% و9.83% عند 476.18 مليون دينار و115.27 ألف صفقة على التوالي.

وأظهرت التداولات استمرار قطاع الخدمات المالية في تصدر النشاط باستحوازه على 53.67% من أحجام التداول بـ899.80 مليون سهم، واقتناصه 35.72% من السيولة بقيمة 170.10 مليون دينار، و31.97% من الصفقات بواقع 36.85 ألف صفقة. أما بالنسبة للأسهم، فقد تصدر «الأنظمة» القائمة الحمراء بـ42.81%، فيما جاء «الأهلية للتأمين» على رأس الارتفاعات بـ10.13%، وتصدر «ساحل» المرتفع 4.99% نشاط الكميات بـ281.52 مليون سهم، فيما حاز «ايفا» على النصيب الأكبر من السيولة بقيمة 39.95 مليون دينار، بنمو 8.70% في سعر السهم.

عند مستوى 52.998 مليار دينار كويتي. وانخفضت كمية الأسهم المتداولة 18.1%، والقيمة 5.4%، حيث بلغت 74.546 مليون دينار وتراجعت الصفقات 7%. **بورصة الكويت تنخفض في الختام بضغط 8 قطاعات** أغلقت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت تعاملات الخميس على تراجع؛ بضغط انخفاض 8 قطاعات. انخفض مؤشرا السوق «الأول» و«العام» بـ0.59% و0.75%، كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي 1.48%، وهبط «الرئيسي 50» بـ0.99%، عن مستوى الأربعاء. وسجلت البورصة الكويتية تداولات بقيمة 74.55 مليون دينار، وزعت على 236.83 مليون سهم، بتنفيذ 20.68 ألف صفقة.

وأثر على الجلسة تراجع 8 قطاعات على رأسها قطاع التكنولوجيا بـ9.09%، بينما ارتفع 4 قطاعات في مقدمتها السلع الاستهلاكية بـ2.49%، واستقر قطاع منافع. شهدت التعاملات تراجع سعر 73 سهماً في مقدمتها «تأمين الاستثمار» بـ18.38%، بينما ارتفع سعر 35 سهماً في صدارتها «بترولية» بواقع 9.59%، واستقر سعر 24 سهماً.

وتقدم سهم «ساحل» نشاط الكميات بحجم بلغ 41.49 مليون سهم، و تصدر السيولة سهم «بيتك» بقيمة 7.95 مليون دينار. **أداء الأسبوع**

هذا وقد واصلت بورصة الكويت تراجعها للأسبوع الثاني على التوالي، تحت وطأة ضغوط بيعية دفعت مؤشرات السوق الرئيسية إلى تسجيل خسائر جماعية، بالتزامن مع استمرار حالة عدم اليقين بشأن تطورات المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران والتوترات الجيوسياسية في المنطقة، وتربح نتائج الشركات المدرجة للربع الثالث من العام.

خسرت القيمة السوقية لبورصة الكويت نحو 737 مليون دينار كويتي خلال تعاملات الأسبوع الماضي، حيث واصل نزيف الأسهم في ظل التدافع للبيع واتساع دائرة الضغوط على قاعدة واسعة للأسهم، وهو ما يضعف السيولة ويضغط على شرائح واسعة من صغار المساهمين.

لكن وسط البيع والضغوط متعددة الاتجاهات، ما بين غياب المبادرات واستراحة المحاربين طيلة الأسابيع الماضية، وترقب المستثمرين لنتائج البنوك، وإعادة ترتيب الأوراق وقراءة المشهد من جديد، يتأثر منسوب السيولة ما يضعف الحركة ويفتح الباب أمام جنسي الأرباح والتدافع نحو البيع لوقف نزيف الخسائر، أو تطبيق فلسفة البيع عند المستويات الحالية ثم التجميع عند مستويات أقل.

عملياً لا يوجد هاجس أسوأ من الأجواء الجيوسياسية، فيما الأوضاع الاقتصادية في مرتبة مطمئنة ومستقرة، والجهود الحكومية مستمرة لتهيئة الأجواء أمام مرحلة جديدة مختلفة من الأرضية وحتى نوعية المشاريع المستقبلية.

الإفناق مستمر ولم يتوقف، والمشاريع في تدفق، والمناقصات تُعلن يومياً، وكذلك قروض البنوك للشركات، وحتى وكالات التصنيف العالمية تجمع على متانة الاقتصاد الكويتي وقدرته على امتصاص الصدمات والأزمات.

البورصة تشهد موجة عزوف محلية، والمؤكد أنه لا صعود دائم ولا تراجع مستمر، فالبورصة تتربح مبادرة أو حلحلة تنهي التوتر نهائياً، ومبادرة اقتصادية جامبو تُطبق على أرض الواقع في ظل تأهب وتعطش الجميع لهذا الحدث. أمس اختتمت بورصة الكويت جلسة الخميس بخسارة بلغت في جلسة أمس فقط 397.8 مليون دينار، تمثل 53.9% من خسارة الأسبوع الكلية البالغة 737 مليون دينار. كسرت القيمة السوقية مستوى الـ 53 مليار، حيث أغلقت

حسابات التداول النشطة

57.47 ألف بنهاية سبتمبر

2025، كما انخفض هامشياً شهرياً بواقع 0.13% عن 419.65 ألف حساب في أغسطس 2025. وتُظهر البيانات أن الأفراد يُشكلون النسبة الأكبر سواء من الحسابات النشطة أو غير النشطة ببورصة الكويت.

مستواها في أغسطس 2026 البالغ 55.57 ألف حساب. وانخفض عدد الحسابات غير النشطة بختام الشهر الماضي 0.44% ليصل إلى 419.09 ألف حساب، مقارنة بـ420.95 ألف حساب في سبتمبر

بلغت عدد الحسابات النشطة بمختلف جنسياتها وفئاتها – أفراد ومؤسسات – في ختام سبتمبر 2026 نحو 57.47 ألف حساب، مقارنة بـ39.66 ألف حساب في الشهر المناظر من العام السابق، بارتفاع سنوي يبلغ 44.91%، كما نما 3.42% عن

إفصاحات البورصة

«أولى تكافل» توافق على زيادة رأس المال لدخول مستثمر أجنبي بحصة 16%

كويتي إلى 25 مليون دينار، وذلك بعد الحصول على موافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة. كما وافق المجلس على استدعاء مبلغ 5.83 مليون دينار، بما يعادل 35% من رأس المال الحالي المدفوع البالغ 16.66 مليون دينار، وذلك بخلاف علاوة الإصدار. أشارت الشركة إلى أنه سيتم الإفصاح عن السعر النهائي وعلاوة الإصدار والآخر المالي بعد الانتهاء من تقرير المستشار المستقل واعتماده من مجلس الإدارة.. وكانت الشركة قد أعلنت في 27 سبتمبر 2026، تلقيها إخطاراً رسمياً من مستثمر أجنبي يتضمن إبداء رغبته المبدئية في الاستثمار بالشركة من خلال تملك نسبة تصل إلى 16% من رأس مال الشركة.

وافق مجلس إدارة الشركة الأولى للتأمين التكافلي «أولى تكافل» مبدئياً على قبول عرض مستثمر أجنبي يرغب في تملك 16% من رأس مال الشركة، على أن يتم ذلك من خلال زيادة رأس المال. وأوضحت الشركة في إفصاح لبورصة الكويت الخميس، أن الاكتتاب في زيادة رأس المال سيكون متاحاً أمام جميع المساهمين، بسعر أساسي يبلغ 100 فلس للسهم، إضافة إلى علاوة إصدار تتراوح بين 120 و160 فلساً للسهم، وذلك وفقاً لما ينتهي إليه تقرير التقييم المعد من مكتب مستقل ومتخصص ومعتمد من هيئة أسواق المال. في الوقت نفسه قرر مجلس الإدارة، من حيث المبدأ، زيادة رأس المال المصرح به من 16.76 مليون دينار

«عقار» تعلن تسوية مرابحة بمليوني دينار وخفض المطلوبات

بمقدار السداد؛ الأمر الذي سينعكس على تقليص تكاليف التمويل. وأضافت أن الأثر المالي المتوقع لهذه التسوية سيظهر في نتائجها المالية للربع الرابع من عام 2026.

أعلنت شركة عقار للاستثمارات العقارية تسوية مرابحة ممنوحة لها من أحد البنوك الإسلامية بقيمة 2 مليون دينار كويتي. وأوضحت الشركة، في بيان لبورصة الكويت، أن التسوية ستؤدي إلى خفض إجمالي المطلوبات

قرارات هيئة الأسواق

تسويق صندوق من الوطني للاستثمار وآخر من الدولي إنفست

كي أي بي لأسواق النقد بالدولار الأمريكي بتاريخ 1 أكتوبر 2026 لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد؛ وذلك استناداً إلى القرار رقم (113) لسنة 2026 الصادر في 10 أغسطس 2026 بشأن رخصة نظام استثمار جماعي الممنوحة لشركة الدولي إنفست للاستثمار لتأسيس الصندوق، وبعد استكمال الحد الأدنى لرأس المال وقيده في سجل الصناديق لدى الهيئة. كما أعلنت إصدار ترخيص صندوق كي أي بي للأسهم الكويتية بتاريخ 1 أكتوبر 2026 لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد؛ استناداً إلى القرار رقم (69) لسنة 2026 الصادر في 8 يونيو 2026 بشأن رخصة نظام استثمار جماعي الممنوحة لشركة الدولي إنفست للاستثمار لتأسيس الصندوق؛ وذلك بعد استكمال متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وقيده في سجل الصناديق لدى الهيئة.

المال ترخيص أنشطة أوراق مالية لشركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي لمزاولة نشاط وكيل اكتتاب لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، اعتباراً من 19 يناير 2027. كما نص القرار رقم (139) لسنة 2026 على انتهاء قرار إيقاف قيد مراقب الحسابات علي عويد رخيص عوض في السجل الخاص بمراقبي الحسابات لدى الهيئة، اعتباراً من 21 سبتمبر 2026. وأشارت الهيئة إلى أن إنهاء الإيقاف جاء استناداً إلى قرار وزارة التجارة والصناعة رقم (190) لسنة 2026 الصادر في 21 سبتمبر 2026، بشأن إلغاء عقوبة الإيقاف عن مزاولة المهنة بحق مراقب الحسابات المذكور والمقيد لدى الوزارة برقم قيد (72). وفي سياق متصل، أعلنت الهيئة إصدار ترخيص صندوق

أصدرت هيئة أسواق المال 3 قرارات جديدة شملت الترخيص بتسويق صندوق استثماري مؤسس خارج دولة الكويت، وتجديد ترخيص نشاط أوراق مالية لشركة استثمارية، وإنهاء إيقاف قيد أحد مراقبي الحسابات، إلى جانب إصدار ترخيصي صندوقين استثماريين جديدين. وبموجب القرار رقم (137) لسنة 2026، رخصت الهيئة لشركة الوطني للاستثمار بتسويق عدد 15 مليون سهم من أسهم صندوق الإجارة والتمويل الإسلامي الخامس والأربعون المحدود، المنشأ في جزر الكايمان، من خلال طرح خاص داخل دولة الكويت بسعر 10 دولارات أمريكية للسهم الواحد، إضافة إلى عمولة اكتتاب تصل إلى 2.25% من المبلغ المستثمر تُدفع مرة واحدة عند الاكتتاب. وفي القرار رقم (138) لسنة 2026، جددت هيئة أسواق

إفصاحات البورصة

«ترولوي»: مناقصة مع وزارة التربية

تسلمت شركة ترولي للتجارة العامة إخطاراً بترسية مزايمة من وزارة التربية، الخاصة باستغلال موقع لتشغيل نشاط بيع بالتجزئة (سوبر ماركت) بالمبنى الرئيسي للوزارة؛ وذلك لمدة 5 سنوات.

وأشارت «ترولوي» في إفصاحها لبورصة الكويت، الخميس، إلى أنها ستقوم باستكمال كافة الإجراءات ذات الصلة، واستيفاء المتطلبات والإجراءات التعاقدية اللازمة.

«الشعبية»: مناقصة بقيمة 2 مليون دينار

الأولى المستخدمة في مطبعة الحكومة؛ وفق عقد تغطية.

وأوضحت أن الأثر المالي للعقد سيظهر على المركز المالي للشركة اعتباراً من الربع الرابع من عام 2026.

وأضافت «الشعبية الصناعية» أن نسبة الأرباح المتوقع تحقيقها من العقد لم تحدد بعد؛ إذ تعتمد على ظروف العمل والمتغيرات المتعلقة بتنفيذ العقد.

أعلنت شركة «الشعبية الصناعية»، الخميس، تسلم كتاب ترسية مناقصة لتوريد المواد الأولية المستخدمة في مطبعة الحكومة التابعة لوزارة الإعلام الكويتية، بقيمة إجمالية وبحد أقصى تبلغ مليوني دينار كويتي.

وقالت الشركة، في إفصاح للبورصة الكويتية الخميس، إن المناقصة تحمل رقم «و 3992025-2026»، وتتعلق بتوريد المواد



«الإنماء» توقع عقد الزيادة حدود تسهيلات ائتمانية

وقعت شركة الإنماء العقارية عقداً لزيادة حدود تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك الإسلامية المحلية (الشركة الأم)، بإجمالي يبلغ 15 مليون دينار كويتي. وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت، الخميس، إن التسهيلات التي تم توقيعها تهدف إلى تمويل أنشطة الشركة، في القطاع العقاري.

بحسب الإفصاح، فمن المتوقع أن يظهر الأثر المالي للتسهيلات في البيانات المالية للشركة؛ وفقاً لما يتم استخدامه فعلياً من تلك التسهيلات.

يشار إلى أن رأس مال «الإنماء العقارية» يبلغ نحو 35.053 مليون دينار كويتي، وهي مملوكة بنسبة 55.67% لبيت التمويل الكويتي؛ بحسب بيانات الشركة على موقع بورصة الكويت.

«العربية العقارية» تسدد دفعة تسهيلات بقيمة 600 ألف دينار

الرابع من عام 2026.

يذكر أن «الشركة العربية العقارية»، كانت قد أعلنت في 17 يونيو 2026، سداد دفعة من التزاماتها قصيرة الأجل لصالح أحد البنوك المحلية بقيمة 754.4 ألف دينار كويتي، ثم أعلنت في 1 يوليو 2026، عن سداد مبكر لدفعة من الالتزامات قصيرة الأجل لبنك محلي بقيمة 700 ألف دينار كويتي.

أعلنت الشركة العربية العقارية، الخميس، سداد مبلغ 600 ألف دينار كويتي يمثل دفعة من قسط قرض مستحق ضمن التسهيلات الائتمانية القائمة لصالح أحد البنوك المحلية. وأوضحت الشركة، في إفصاح للبورصة الكويتية الخميس، أن أثر السداد على المركز المالي يتمثل في انخفاض المطلوبات وتكاليف التمويل، على أن يظهر الأثر المالي في الربع

بورصات خليجية

«تداول السعودية» تعلن تحديث آلية تنفيذ أوامر السوق الرئيسية و«نمو» اعتباراً من 4 أكتوبر



أعلنت "تداول السعودية"، الخميس، عن تحديث آلية أوامر السوق في السوق الرئيسية ونمو - السوق الموازية، على أن يبدأ تطبيق التحديث اعتباراً من يوم الأحد 4 أكتوبر.

وذكرت في بيان على موقعها الإلكتروني: «بموجب الآلية الجديدة، تتيح لأمر السوق التنفيذ مقابل الكميات المتاحة عبر مستويات سعرية متعددة، ضمن نطاق أقصاه خمس وحدات لتغير السعر بدءاً من أفضل سعر متاح».

وتابعت: «عند بلوغ هذا النطاق، أو في حال عدم توفر كميات إضافية متاحة ضمنه، يتم تحويل أي كمية متبقية غير منقذة إلى أمر محدد بسعر آخر تنفيذ».

بينما كانت الآلية السابقة تتيح تنفيذ أمر السوق مقابل الكمية المتاحة عند أفضل سعر متاح، ويحول أي جزء متبق غير منفذ إلى أمر محدد بسعر الجزء المنفذ.

وأوضحت «تداول السعودية» أن هذا التحديث يهدف إلى زيادة الكمية التي يمكن تنفيذها بشكل فوري من أمر السوق، من خلال إتاحة الوصول إلى سيولة إضافية ضمن نطاق وحدات تغير السعر الخمس. وبناءً على ذلك، قد يتم تنفيذ أمر السوق عبر أكثر من مستوى سعري بدلاً من مستوى سعري واحد.

ويشمل التحديث الأوراق المالية في السوق الرئيسية ونمو السوق الموازية فقط، فيما تبقى سوق المشتقات دون تغيير. وقال المدير التنفيذي لتداول السعودية محمد الرميح: «ضمن جهودنا المستمرة لتطوير السوق المالية السعودية، يأتي تحديث آلية تنفيذ الأوامر في السوق خطوة مهمة لتعزيز الكفاءة بما يخدم تطلعات المستثمرين والمشاركين، وترسيخ مستويات أعلى من الموثوقية والشفافية. كما

يعكس هذا التحديث التزامنا بتعزيز جاهزية السوق للتطورات المستقبلية، بما يدعم نموها وتنافسيتها على المستوى الإقليمي والدولي».

ويأتي تحديث آلية أوامر السوق استكمالاً للتطورات الأخيرة في السوق، بما في ذلك التحسينات الهيكلية على سوق المشتقات المالية. الأمر الذي يؤكد التزام تداول السعودية في مواصلة رفع كفاءة السوق، ودعم السيولة، وتوسيع نطاق المشاركة.

اعتماد إجراءات التداول والعضوية المعدلة

وفي بيان منفصل، أعلنت شركة تداول السعودية عن صدور قرار مجلس إدارتها المتضمن الموافقة على الآتي: إجراءات التداول والعضوية المعدلة.

وذكرت أن التعديلات على إجراءات التداول والعضوية تهدف إلى تطوير الآلية المعمول بها لتنفيذ أوامر السوق. وأشارت إلى أنه سيتم العمل بالإجراءات المعدلة يوم الأحد بتاريخ 4 أكتوبر 2026.

مؤشر سوق دبي يقفل مُنخفضاً بـ 0.5% .. وأبوظبي يتراجع بـ 0.7%

بنسبة 0.5% عند 1.105 درهم، وبتداولات تجاوزت 20 مليون سهم.

سوق أبوظبي للأوراق المالية وفي سوق أبوظبي للأوراق المالية، انخفض مؤشر السوق بنسبة 0.7% أو 72 نقطة عند 9998 نقطة، وبتداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 1.11 مليار درهم.

ومن أصل 90 شركة تم تداول أسهمها، ارتفعت أسهم 22 شركة، بينما انخفضت أسهم 57 شركة، وبقيت 11 شركة على ثبات. و انخفض سهم أدنوك للغاز بنسبة 0.9% عند 3.31 درهم، وبتداولات قاربت 28 مليون سهم، بينما بقي سهم بروج بي ال سي على ثبات عند 2.36 درهم، وبتداولات قاربت 13 مليون سهم.

وانخفض سهم بنك أبوظبي الأول بنسبة 1.5% عند 19.50 درهم، وبتداولات تجاوزت 13 مليون سهم، بينما ارتفع سهم فيرتيغلوب بنسبة 1.2% عند 2.55 درهم، وبتداولات تجاوزت 4 ملايين سهم.

وأكثر الأسهم تداولاً، سهم اشراق للاستثمار، حيث انخفض بنسبة 3.9% عند 0.644 درهم، وبتداولات قاربت 48 مليون سهم، بينما صعد سهم مجموعة تو بوينت زيرو بنسبة 1.8% عند 2.26 درهم وبتداولات قاربت 12 مليون سهم.

أقفل مؤشر سوق دبي المالي جلسة يوم الخميس، على انخفاض بنسبة 0.5% أو بـ 30 نقطة عند 5930 نقطة، مع تداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 660 مليون درهم.

وشهد سوق دبي ارتفاع أسهم 12 شركة من أصل 54 شركة تم تداولها، بينما انخفضت 30 شركة، وبقيت 12 شركة على ثبات.

وأقفل سهم إعمار العقارية جلسة الخميس، على انخفاض بنسبة 2.2% عند 11.32 درهم، وبتداولات قاربت 19 مليون سهم، فيما ارتفع سهم الإمارات دبي الوطني بنسبة 0.6% عند 31.40 درهم، وبتداولات تجاوزت 19 مليون سهم.

وارتفع سهم بنك دبي الإسلامي بنسبة 0.1% عند 7.25 درهم، وبتداولات تجاوزت 4 ملايين سهم، بينما بقي سهم دو على ثبات عند 12.14 درهم، وبتداولات تجاوزت مليوني سهم.

كما ارتفع سهم سالك بنسبة 1.9% عند 5.50 درهم، وبتداولات تجاوزت 4 ملايين سهم.

وأكثر الأسهم تداولاً، سهم دريك آند سكل إنترناشيونال، حيث انخفض بنسبة 1.1% عند 0.280 درهم، وبتداولات قاربت 61 مليون سهم، بينما انخفض سهم طلبات هولدينغ



بورصات خليجية

«تاسي» يغلق على تراجع 0.46% ويتخلى عن مستويات دعم رئيسية



لم يستفد قطاع الطاقة من ارتفاع أسعار النفط خلال الأسبوع. يُتداول خام “برنت” حول 100 دولار للبرميل بعد ارتفاعه فوق 105 دولارات في وقت سابق من الأسبوع.

قال محمد زيدان، المحلل المالي الأول في «الشرق بلومبرغ»، إن ارتفاع عوائد السندات يضغط على الأسهم من خلال زيادة معدل الخصم المستخدم في تقييم الشركات، بما يخفض القيمة الحالية لتدفقاتها النقدية المستقبلية، إلى جانب رفع تكلفة التمويل والحد من فرص التوسع.

ويرى زيدان أن الأسواق تشهد إعادة توزيع للمحافظ الاستثمارية، عبر تخفيض الوزن النسبي للأسهم لصالح أصول أخرى، مثل السندات والصكوك، للحد من تقلبات المحافظ. وأوضح أن انخفاض السيولة قد يعكس إحجاماً عن الشراء، وليس بالضرورة تسارعاً في عمليات البيع.

وبلغ عائد سندات الخزنة الأميركية القياسية لأجل 10 سنوات نحو 5.29% قرب ذروة يوم الأربعاء، وفي نطاق مستويات لم يبلغها منذ عام 2002. واستقر عائد السندات لأجل 30 عاماً عند 5.63%، بعدما بلغ أعلى مستوى خلال نفس المدة.

وأشار زيدان، في مقابلة مع عماد المقبل، إلى أن عودة السيولة ودخول المؤسسات إلى السوق سيكون لهما دور حاسم عند اختبار مستويات أدنى، مثل 10250 نقطة أو 10000 نقطة إذا وصل إليها المؤشر، معتبراً أن النظرة السلبية تستمر ما دامت العوامل الضاغطة لم تتغير.

سيولة محدودة تضغط على السوق

ترى ماري سالم، المحللة المالية في «الشرق بلومبرغ»، أن التراجعات المتواصلة في ظل سيولة محدودة تعكس غياب المشترين أكثر من كونها موجة بيع واسعة، إذ لا تتوافر أموال جديدة بالحجم الكافي لامتنعاص عروض البيع.

وأضافت، في مقابلة مع عماد المقبل، أن محو مكاسب العام وكسر مستويات ارتدّ منها المؤشر سابقاً يضغطان على معنويات المستثمرين، ويدفعانهم إلى إعادة تقييم الاحتفاظ براكزهم أو تقليص المخاطر.

من جانبه، قال المحلل المالي ماجد الخالدي، إن نتائج الشركات للربع الماضي لم تكن كافية لدعم السوق، في وقت جذبت فيه العوائد المرتفعة على أدوات الدين الحكومية والودائع المصرفية أموالاً إلى أسواق النقد. واعتبر نتائج الربع الثالث اختباراً مهماً لفرص تحسن الأداء خلال الفترة المقبلة.

توقعات الميزانية تدخل حسابات السوق

دخلت السوق جلسة الخميس على مستجدٍ اقتصادي، بعد صدور البيان التمهيدي للميزانية السعودية عقب إغلاق جلسة الأربعاء، متضمناً توقعات بنمو الاقتصاد السعودي 12.8% خلال 2027، بعد انكماش متوقع هذا العام، إلى جانب انخفاض عجز الميزانية في 2026.

اعتبر الخالدي أن البيان حمل مؤشرات إيجابية، أبرزها تراجع العجز المتوقع واستقرار تقديرات الإيرادات والمصروفات على المدى المتوسط رغم اضطرابات المنطقة. وأضاف أن القفزة المتوقعة في النمو خلال العام المقبل تعكس بدرجة كبيرة عودة إنتاج النفط، إلى جانب استمرار توسع الأنشطة غير النفطية.

4.44%، ثم سهم رؤوم بنسبة 4.34%، وصعد سهم الجوف للتنمية الزراعية بنسبة 2.11%، وارتفع سهم الكثيري بنسبة 0.94%.

وفي قائمة التراجعات، تصدر سهم كيماونول الخسائر بنسبة 9.49% مغلقاً عند 25 ريال، وهو أدنى مستوى للسهم في 52 أسبوعاً وقاع تاريخي جديد، وهبط سهم تبوك الزراعية بنسبة 8.25% ليصل إلى 38.28 ريال، كما انخفض سهم أرماح بنسبة 7.83%، وسهم مدينة المعرفة بنسبة 6.25%.

الأكثر نشاطا

وتصدر سهم الراجحي قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث القيمة بـ493.68 مليون ريال رغم تراجع بنسبة 0.47%، تلاه البنك الأهلي بـسيولة بلغت 384.87 مليون ريال وتراجع بنسبة 1.56%، وحل سهم أرامكو السعودية ثالثاً بقيمة 215.86 مليون ريال مع ارتفاعه بنسبة 0.24% ليغلق عند 25.28 ريال.

ومن حيث الحجم، جاء سهم الكثيري في الصدارة بتداول 25.68 مليون سهم، يليه سهم لدن بتداول 11.41 مليون سهم مع تراجع بنسبة 3.91%.

وفيما يخص الأرقام القياسية، سجلت عدة أسهم مستويات متدنية جديدة، حيث أغلقت أسهم سهل، كيماونول، مياهنا، وأسمنت نجران عند قيعان تاريخية، كما بلغت أسهم البلاد، مبكو، شاكر، صدر، سابك، الخزف السعودي، التصنيع، والغاز القابضة مستويات قريبة من أدنى مستوى لها في 52 أسبوعاً بنسب متفاوتة بين الارتفاع والانخفاض خلال الجلسة.

”تاسي“ ينخفض 1.9% خلال أسبوع

أنهت البورصة السعودية الأسبوع على تراجع للمرة الخامسة على التوالي، مسجلة أطول سلسلة تراجعات أسبوعية منذ نوفمبر 2025، بضغط من خسائر اجتاحت جميع الأسهم القيادية، فيما تحدّ التورات الجيوسياسية من شهية المستثمرين.

تراجع المؤشر الرئيسي “تاسي” أكثر من 1.9% خلال الأسبوع الجاري، مسجلاً 10393 نقطة. وكان المؤشر قد أنهى سبتمبر منخفضاً بنسبة 6.1%، ماحياً مكاسبه منذ بداية العام، ومتكبداً ثاني خسارة فصلية على التوالي.

تعكس خسائر الأسبوع استمرار حذر المستثمرين في ظل ارتفاع العوائد على أدوات الدين ومناقستها للأسهم على السيولة، رغم ارتفاع متوسط قيمة التداولات ية بنحو 14% إلى 3.7 مليار ريال مقابل 3.2 مليار ريال في الأسبوع الماضي. وتنتجه الأنتظار الآن إلى نتائج الشركات للربع الثالث، وقدرتها على دعم السوق في مواجهة ارتفاع تكاليف التمويل.

الطاقة والمواد الأساسية تقودان التراجعات

طالت خسائر الأسبوع كل القطاعات الرئيسية، إذ تراجع مؤشر قطاع البنوك بنحو 1%، والطاقة 1.9%، والمواد الأساسية 2.7%، فيما انخفض قطاع المرافق 3.7%.

وعلى مستوى الأسهم القيادية، هبطت جميع الأسهم ذات الأوزان الكبيرة في المؤشر، وفي مقدمتها سهم “أرامكو” الذي سجل تراجعات أسبوعية بنسبة 1.9%، و«البنك الأهلي» بنحو 6%، كما خسر سهمها «سابك» و«أكوا» بنسبتي 3% و4.4% على التوالي.

أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) جلسة الخميس (أولى جلسات شهر أكتوبر)، متراجعا 0.46%، بخسائر بلغت 47.67 نقطة، ليغلق عند مستوى 10,392.97 نقطة، متخليا عن مستويات 10400 نقطة.

وشهدت الجلسة تفوقاً للشركات الخاسرة التي بلغ عددها 149 شركة مقابل ارتفاع 109 شركات، في حين استقرت أسهم 14 شركة دون تغيير، وسط سيولة بلغت 4.5 مليار ريال، بتداول 214.67 مليون سهم.

وتحرك المؤشر العام خلال الجلسة في نطاق بلغ 95.95 نقطة بين أعلى مستوى سجله عند 10,453.92 نقطة وأدنى مستوى عند 10,357.97 نقطة، وذلك بعد افتتاحه عند 10,440.06 نقطة.

مستويات دعم جديدة

وقال عضو الجمعية السعودية للمحللين عادل الحويل، إن مؤشر «تاسي» واصل تراجع بـجلسة الخميس، متخليا عن مستوى 10,400 نقطة، في بداية الربع الرابع، مما يعزز استمرار الضغوط الفنية بعد خسائر سبتمبر.

وأضاف الحويل أنه من الناحية الفنية، يتحول 10,400 نقطة إلى مقاومة، بينما تتجه الأنتظار إلى 10,300 ثم 10,200 نقطة كمستويات دعم جديدة.

وتابع: «يحتاج المؤشر إلى استعادة 10,400 بـسيولة شرائية لوقف التراجع، وتبقى حركة النفط وأداء البنوك والطاقة والسيولة أبرز العوامل المؤثرة في المرحلة الحالية، وكسر 10,400 يبقى المسار تحت الضغط، واستعادته ستكون الإشارة الأولى لعودة التوازن».

استمرار حالة الحذر

ومن جانبها قالت خبيرة أسواق المال حنان رمسيس، إن تراجع مؤشر السوق السعودي دفع به لكسر عدد من مستويات الدعم الرئيسية، وسط حالة من الحذر التي تسيطر على المستثمرين في ظل استمرار التورات الجيوسياسية في المنطقة، إلى جانب استمرار الضغوط البيعية من المستثمرين الأجانب.

ونوهت رمسيس إن هذه التراجعات تأتي بالتزامن مع انخفاض قيم التداول ية، مما يعكس ضعف السيولة ويحد من قدرة المؤشر على الحفاظ على مستويات إيجابية.

قطاع البنوك يضغط على المؤشر

وعلى صعيد أداء القطاعات، جاء إغلاق 13 قطاعاً باللون الأحمر، بصدارة قطاع إنتاج الأغذية الذي هبط 2.26%، وتراجع قطاع البنوك القيادي بنسبة 0.7% ليضغط على أداء المؤشر، وأغلق قطاع الاتصالات متراجعا 0.33%.

وفي المقابل، سجل قطاع الخدمات التجارية والمهنية أعلى ارتفاع بعد صعوده 0.38%، تلاه قطاع تجزئة وتوزيع السلع الكمالية بنسبة 0.37%، وارتفع قطاع الطاقة بنسبة 0.25% بدعم من سهم أرامكو السعودية الذي صعد 0.24%، وسجل قطاع المواد الأساسية بارتفاع طفيف بلغت نسبته 0.09%.

تحركات الأسهم

وفي قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، جاء سهم ريدان في الصدارة بنسبة 7.75% ليصل إلى 17.25 ريال، تلاه سهم نسيج بنسبة

بورصات خليجية

بورصة قطر تنخفض 3.01% في أسبوع وتسجل 16.18 مليار ريال خسائر سوقية



أبرز التحركات على مستوى الأسهم وعلى صعيد الأسهم، فقد تصدر سهم «المستثمرين» انخفاضات الأسهم بـ9.99%، تلاه سهم «المتحدة للتنمية» منخفضاً بنسبة 8.21%، كما انخفض سهم بنك الدوحة بـ8.18%، ثم شركة «بروة» بـ7.08%.

في المقابل جاءت الارتفاعات بصدارة سهم شركة «دلالة» بـ7.63%، وتلاه سهم «التحويلية» بـ7.09%، كما ارتفع سهم «العامة» بـ4.54%، يليها «كيو إل إم» بـ1.05%.

النسب المتأثر نشاطاً

وشهد الأسبوع الحالي نشاطاً ملحوظاً في عدد من الأسهم التي تصدرت قائمة الأكثر استحواذاً على أحجام وقيم التداول، وجاء سهم «مسيعيد» في صدارة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الحجم بتداولات بلغت 61.48 مليون سهم، فيما تصدر السيولة سهم «كيو إن بي» بقيمة 151.34 مليون ريال.

بنسبة 6.73% ليغلق عند 1282.41 نقطة، كما تراجع قطاع الاتصالات بنسبة 4.67% إلى 2159.05 نقطة.

وانخفض قطاع الصناعة بنسبة 3.15% مسجلاً 3581.20 نقطة، فيما هبط قطاع الخدمات والسلع الاستهلاكية بنسبة 2.96% ليصل إلى 7151.91 نقطة.

كما تراجع قطاع النقل بنسبة 2.56% ليغلق عند 4954.04 نقطة، وانخفض قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 2.44% إلى 4662.52 نقطة.

وفي المقابل، خالف قطاع التأمين الاتجاه العام للسوق، مرتفعاً بنسبة 0.17% ليغلق عند 2682.60 نقطة، ليسجل المكاسب الوحيدة بين قطاعات البورصة خلال الأسبوع.

وبذلك، تصدر قطاع العقارات التراجعات الأسبوعية، بينما اقتصر الأداء الإيجابي على قطاع التأمين وسط ضغوط بيعية شملت غالبية القطاعات.

وبلغت قيمة التداول الأسبوعية نحو 1.55 مليار ريال، وزعت على 602.96 مليون سهم، بتنفيذ 106.99 ألف صفقة.

سجلت بورصة قطر تراجعاً خلال تعاملات الأسبوع الحالي، وانخفضت القيمة السوقية بنحو 16.18 مليار ريال قطري.

وانخفض المؤشر العام للبورصة بنسبة 3.01% بما يعادل 285.44 نقطة، ليغلق تعاملات الأسبوع الحالي عند النقطة 9192.24، عن مستوى الأسبوع المنتهي في 24 سبتمبر 2026.

وعلى صعيد حركة الأسعار، تراجعت أسعار 45 شركة مقابل ارتفاع 7 شركات، واستقر شركتين.

وبلغت القيمة السوقية للأسهم بنهاية تعاملات الأسبوع 556.45 مليار ريال، مقابل 572.63 مليار ريال بختام الأسبوع الماضي، بانخفاض 2.83%.

أداء القطاعات

وعلى مستوى القطاعات، واصل الأداء السلبي هيمنته على مؤشرات بورصة قطر خلال الأسبوع، مع تراجع ستة قطاعات مقابل ارتفاع قطاع وحيد.

وتصدر قطاع العقارات قائمة الخاسرين بعد هبوطه

بورصة البحرين تتراجع بنسبة 0.17%

أنهت بورصة البحرين تعاملات الخميس، على تراجع بضغط قطاع المال. ومع ختام التعاملات، انخفض المؤشر العام 0.17% إلى مستوى 1904.5 نقطة، وسط تعاملات بحجم 887.45 ألف سهم، بقيمة 243.85 ألف دينار، توزعت على 93 صفقة.

وتصدر الأسهم الأكثر انخفاضاً سهم بنك جي إف إتش بـ3.3%، تلاه سهم بيت التمويل الكويتي بـ0.64%.

بينما تصدر الأسهم الأكثر ارتفاعاً سهم سوليديتي البحرين بـ2.5%، تلاه سهم زين البحرين بـ0.84%، وبنك السلام بـ0.45%.

وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم بنك السلام بتداول 246.75 ألف سهم بسعر 0.222 دينار للسهم، تلاه سهم بنك جي إف إتش بتداول 245 ألف سهم بسعر 0.498 دولار للسهم.

بورصة قطر تنخفض بنسبة 0.57%

أغلقت بورصة قطر تعاملات، الخميس منخفضة، بضغط تراجع 5 قطاعات.

انخفض المؤشر العام بنسبة 0.57% ليصل إلى النقطة 9192.24، فاقداً 52.29 نقطة عن مستوى الأربعاء.

أثر على الجلسة تراجع 5 قطاعات على رأسها النقل بواقع 1.44%، وارتفع قطاع البضائع والخدمات الاستهلاكية بـ0.33%، واستقر قطاع البنوك والخدمات المالية.

بلغت قيمة السيولة 355.85 مليون ريال، مقابل 361.29 مليون ريال الأربعاء، وارتفعت أحجام التداول عند 139.62 مليون سهم، مقارنة بـ123.07 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 22.26 ألف صفقة، مقابل 27.23 ألف صفقة الأربعاء.

ومن بين 49 سهماً نشطاً، تقدم سهم «بيمه» تراجعات الأسهم البالغ عددها 29 سهماً بـ8.13%؛ بينما ارتفع سعر 20 سهماً على رأسها «العامة» بـ6.48%، واستقر سعر 5 أسهم.

وجاء سهم «مسيعيد» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 25.53 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم «كيو إن بي» بقيمة 52.02 مليون ريال.

مؤشر بورصة مسقط يرتفع 0.42%

على المتراجعين بنسبة 3.33%. وتراجع حجم التداولات بنسبة 1.92% إلى 211.15 مليون ورقة مالية، مقابل 215.28 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة. وارتفعت قيمة التداولات بنسبة 6.85% إلى 66.48 مليون ريال، مقارنة بنحو 62.22 مليون ريال جلسة الأربعاء. وتصدر سهم أوكيو للصناعات الأساسية الأسهم النشطة حجمًا وقيمة بتداول 51.13 مليون سهم، بقيمة 13.2 مليون ريال.

وارتفع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0.78%؛ مع صدارة سهم صلالة لخدمات الموانئ للراحين بنسبة 8.16%، وارتفع سهم سيمبكورب صلالة القيادي بنسبة 5%. وكان المالي أقل القطاعات ارتفاعًا بنسبة 0.66%، مع ارتفاع سهم الدولية للاستثمارات المالية القابضة القيادي بنسبة 3.28%، وارتفع سهم العُمانية المتحدة للتأمين القيادي بنسبة 2.51%. وحد من ارتفاع القطاع المالي تقدم سهم تكافل عمان للتأمين

ارتفع المؤشر العام لسوق مسقط بنهاية تعاملات الخميس، آخر جلسات الأسبوع، بنسبة 0.42%؛ ليغلق عند مستوى 7,598.3 نقطة، رابعًا 31.49 نقطة عن مستوياته بجلسة الأربعاء. ودعم ارتفاع المؤشر صعود الأسهم القيادية، وارتفاع المؤشرات القطاعية مجتمعة، وتصورها الصناعة بنسبة 2.58%، مدفوعًا بارتفاع سهم جلفار للهندسة والمقاولات القيادي بنسبة 7.84%، وارتفع سهم مطاحن صلالة القيادي بنسبة 7.14%.

الأميري AL AMIRI محلات

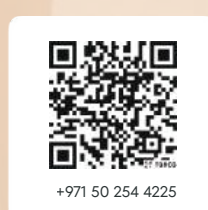
قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف. نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS



@ALAMIRIUAЕ



+971 50 254 4225

للطلب أو
الإستفسار



بورصات عالمية

مؤشر FTSE 100 يهبط 2%.. أكبر انخفاض يومي منذ مايو

عوائد السندات الحكومية لأجل 30 عاماً قفزت فوق مستوى 6% للمرة الأولى منذ عام 1998



الموازنة العامة. كما أن استمرار ارتفاع تكاليف التمويل يحد من مساحة المناورة المالية المتاحة للحكومة في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع احتياجات الإنفاق. ويضع هذا الوضع الحكومة البريطانية أمام خيارات صعبة، تتراوح بين خفض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب للسيطرة على العجز المالي واحتواء نمو الدين العام. كما أثار الارتفاع الحاد في العوائد مخاوف لدى المستثمرين والمواطنين من احتمال لجوء السلطات إلى إجراءات ضريبية إضافية لتأمين الإيرادات اللازمة وتمويل الالتزامات المالية المتزايدة، في وقت تترقب فيه الأسواق الخطوات المقبلة للسياسة المالية في المملكة المتحدة.

إشارة إلى تصاعد الضغوط على المالية العامة البريطانية وارتفاع تكلفة اقتراض الحكومة. ويعني صعود العوائد أن المستثمرين يطالبون بعائد أكبر مقابل الاحتفاظ بالدين البريطاني طويل الأجل، وهو ما يرفع فاتورة خدمة الدين في السنوات المقبلة ويزيد التحديات أمام صناع السياسات الاقتصادية.

وبحسب مراسلة «العربية Business» في لندن، كارينا كامل، فإن الارتفاع القياسي في عوائد السندات طويلة الأجل يأتي في وقت تجاوزت فيه تكلفة خدمة الدين السنوية في بريطانيا حجم الإنفاق المخصص لوزارتي الدفاع والتعليم، ما يعكس العبء المتزايد للفوائد على

تكبد مؤشر فايننشال تايمز 100 (FTSE 100) البريطاني تراجعاً حاداً، ليفقد 195.47 نقطة أو ما يعادل 1.84% من قيمته، مسجلاً 10,410.53 نقطة، مسجلاً أكبر انخفاض يومي منذ مايو.

ويعكس هذا الأداء ضغوطاً بيعية على الأسهم المدرجة في بورصة لندن، وسط ترقب المستثمرين للتطورات الاقتصادية العالمية وتحركات الأسواق المالية، فيما قادت أسهم عدة قطاعات المؤشر إلى المنطقة الحمراء خلال الجلسة.

وقفزت عوائد السندات الحكومية البريطانية لأجل 30 عاماً فوق مستوى 6% للمرة الأولى منذ عام 1998، في

«نيكاي» يصعد لأعلى مستوى في 6 أسابيع بدعم من أسهم الرقائق

سيكيوريتيز»، إن مخاطر التضخم تبدو عائدة إلى دائرة الاهتمام في سوق الأسهم اليابانية، في ظل استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالشرق الأوسط.

تباين أداء السوق

وحذر أكيا ما من المبالغة في تفسير صعود أسهم الذكاء الاصطناعي، مشيراً إلى أن نتائج شركات مثل «ميكرون» تكنولوجي» تمثل عوامل إيجابية، لكن بعض المكاسب قد تكون مدفوعة بأخبار مؤقتة مرتبطة بنتائج الشركات. ورغم صعود المؤشر، اتسع نطاق التراجعات في السوق، إذ انخفضت أسهم 157 شركة على «نيكاي» مقابل ارتفاع 68 سهماً.

وكانت أسهم «طوكيو مارين هولدينغز» أكبر الخاسرين، بتراجع 4.11%، تلتها «تي أند دي هولدينغز» بانخفاض 3.18%، ثم «فوكوكا فاينانشال غروب» التي تراجعت 3.02%.

على رقائق الذاكرة المستخدمة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وارتفع سهم «أدفانتست» المتخصصة في معدات اختبار الرقائق 7%، بينما قفز سهم «موراتا مانيفاكشورينغ» 6%، وصعد سهم «كيوكسيا هولدينغز» 4%.

رهانات رفع الفائدة

وأظهر ملخص آراء أعضاء بنك اليابان خلال اجتماع السياسة النقدية في سبتمبر، صدر يوم الخميس، أن بعض صانعي السياسة رأوا ضرورة تسريع وتيرة رفع أسعار الفائدة أو تقريبها من المستوى المستهدف للبنك المركزي في وقت أقرب.

وعززت هذه الآراء التوقعات بمواصلة البنك المركزي تشديد السياسة النقدية.

وقال واتارو أكيا ما، استراتيجي الأسهم لدى «نومورا

ارتفع مؤشر «نيكاي» الياباني إلى أعلى مستوى في أكثر من ستة أسابيع خلال تعاملات يوم الخميس، بدعم من مكاسب أسهم شركات الرقائق، بعدما عززت توقعات الإيرادات القوية من «ميكرون تكنولوجي» التفاوض بشأن الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

وصعد مؤشر «نيكاي 225» بنسبة 2.28% إلى 68,276.92 نقطة، وهو أعلى مستوى له منذ يوم 18 أغسطس بينما ارتفع مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقاً 0.03% إلى 4,109.4 نقطة.

أسهم الرقائق تتصدر

وجاءت مكاسب الأسهم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي بعد أن توقعت «ميكرون» يوم الأربعاء إيرادات فصلية تتجاوز تقديرات السوق، وقالت إن العملاء رفعوا التزاماتهم بموجب اتفاقيات التوريد طويلة الأجل إلى 32 مليار دولار، في إشارة إلى استمرار قوة الطلب

بورصات عالمية

عقود «وول ستريت» الآجلة ترتفع بدعم أسهم الذكاء الاصطناعي



للأسهم، مواتيًا لمؤشر «ستاندرد آند بورز 500»، الذي تراجع 0.5%. وتابع المستثمرون ارتفاع أسعار النفط وقفزة عوائد سندات الخزنة. وهبط مؤشر «داو جونز» بنسبة 4.3%، بينما تفوق «ناسداك» على السوق وارتفع 1.9% خلال الشهر، بدعم من أسهم التكنولوجيا. كما شهد يوم الأربعاء نهاية الربع الثالث. وارتفع كل من «ستاندرد آند بورز 500» و«ناسداك» بنحو 2%، بينما تراجع «داو جونز» بنسبة 2.7%. وقالت ترايسي ماكملون، رئيسة استراتيجية توزيع الأصول العالمية في معهد «ويلز فارجو» للاستثمار: «رغم أن هذه العوامل لا تزال تشكل ريارًا معاكسة، واصلت أرباح الشركات إظهار قدرتها على الصمود». وأضافت: «السؤال الرئيسي هو ما إذا كانت قوة الأرباح ستستمر في ظل بقاء تكاليف الاقتراض مرتفعة». ويترقب المستثمرون الخميس صدور طلبات إعانة البطالة الأولية، على أن يعقبها تقرير الوظائف الأمريكي لشهر سبتمبر يوم الجمعة. ومن المقرر أن تعلن شركة «نايكي» نتائج أعمالها بعد إغلاق جلسة التداول.

وقادت أسهم التكنولوجيا السوق الأوسع نطاقًا خلال سبتمبر، بينما تراجعت غالبية الأسهم المدرجة في المؤشر القياسي. واستمر هذا النمط في التعاملات المبكرة الخميس، إذ تراجعت معظم الأسهم خارج قطاع التكنولوجيا أو استقرت دون تغيير يُذكر. وبدأت الأسواق شهر أكتوبر على ارتفاع، رغم استمرار اثنين من أكبر مصادر قلق المستثمرين، وهما النفط وأسعار الفائدة. وتداول عائد سندات الخزنة الأمريكية لأجل 10 سنوات قرب مستويات لم يشهدها منذ عام 2002 يوم الأربعاء، إلى جانب عائد السندات لأجل 30 عامًا. وارتفع الأول نقطة أساس واحدة إلى 5.298%، بينما صعد الثاني إلى 5.64%. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 1.6% ليتجاوز 91 دولارًا للبرميل، بينما يترقب المتعاملون الخطوة المقبلة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن الصراع مع إيران، وما إذا كان سينتظر إلى ما بعد انتخابات التجديد النصفي قبل اتخاذ مزيد من الإجراءات العسكرية. ولم يكن سبتمبر، الذي يُعد تاريخيًا شهرًا ضعيفًا

ارتفعت العقود الآجلة للأسهم الأمريكية الخميس، مع استمرار المستثمرين في شراء أسهم الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي مع بداية شهر جديد من التداول، رغم تأثير قفزة عوائد سندات الخزنة الأمريكية على معظم السوق، بحسب ما ذكرته «سي إن بي سي». وارتفعت العقود الآجلة لمؤشر «ستاندرد آند بورز 500» بنسبة 0.3%، كما زادت العقود الآجلة لمؤشر «ناسداك 100» بنسبة 0.6%، وأضافت العقود الآجلة المرتبطة بمؤشر «داو جونز» الصناعي 86 نقطة، أو 0.2%. وسجلت «ميكرون» أرباحًا قوية للغاية، بعدما تضاعفت إيراداتها أربع مرات خلال الربع الأخير، ويبدو أن النتائج عززت أسهم شركات تصنيع الرقائق والشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي أكثر من سهم «ميكرون» نفسه، الذي ارتفع 270% منذ بداية العام. وارتفعت أسهم «إنفيديا» و«إيه إم دي» و«برودكوم» جميعًا في التعاملات المبكرة. وأضافت «ألفابت» إلى المعنويات الإيجابية، بعدما كشفت عن أحدث نماذجها للذكاء الاصطناعي «جيميني»، وارتفع سهم الشركة بنحو 2% في التعاملات المبكرة.

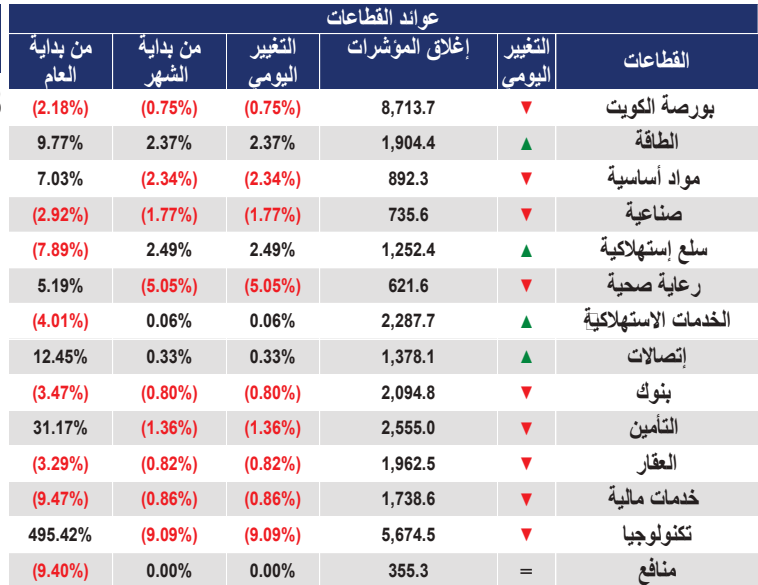
أسهم أوروبا تبدأ آخر فصل من العام على تراجع مع صعود عوائد السندات

انخفض المؤشر «ستوكس 600» الأوروبي بنسبة 1% سجلت أسهم أوروبا انخفاضاً الخميس في أول أيام آخر ربع من العام الجاري، في وقت اتجه فيه المستثمرون إلى تجنب المخاطرة مع بقاء عوائد السندات العالمية عند أعلى مستوياتها في عدة سنوات. وانخفض المؤشر «ستوكس 600» الأوروبي بنسبة 1% إلى 628.1 نقطة بحلول الساعة 07:20 بتوقيت غرينتش، ليتراجع إلى أدنى مستوى منذ منتصف سبتمبر. وتراجعت معظم المؤشرات الفرعية للقطاعات، متصدرة قطاع البنوك الخسائر. وارتفعت عوائد السندات العالمية في سبتمبر مع بيع المستثمرين الديون الحكومية، في حين أدى ارتفاع تكاليف الطاقة إلى تفاقم المخاوف بشأن التضخم، كما عزز ازدهار الذكاء الاصطناعي توقعات النمو، مما زاد من تكهنات ببقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول.



إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

1 اکتوبر 2026



مؤشرات البورصة والقيمة الرأسمالية				القيمة	أداء المؤشرات		
مؤشرات البورصة والقيمة الرأسمالية			اليومي (نقطة)		اليومي (%)	الشهري (%)	من بداية العام (%)
مؤشر السوق الأول	▼	9,113.60	(54.3)	(0.59%)	(0.59%)	(4.05%)	
مؤشر رئيسي 50	▼	10,111.43	(101.2)	(0.99%)	(0.99%)	16.37%	
مؤشر السوق الرئيسي	▼	9,959.69	(134.9)	(1.48%)	(1.48%)	7.92%	
مؤشر السوق العام	▼	8,713.71	(65.7)	(0.75%)	(0.75%)	(2.18%)	
قيمة السوقية (مليون دك)	▼	52,998.11	(397.8)	(0.75%)	(0.75%)	(1.00%)	

مؤشرات التماثل		القيمة	التغير اليومي %	المتوسط اليومي	
				2026	2025
كمية المتداول (مليون سهم)		236.9	(18.1%)	330.3	468.7
قيمة المتداول (مليون دك)		74.6	(15.4%)	86.4	107.2
عدد الصفقات		20,741	(7.0%)	21,963	23,752

ملاحظة: مضاعف السعر للربحية مضروب على أساس الأسعار الحالية وصافي الأرباح لفترة الـ 12 شهرا المنتهية في 30 يونيو 2026. مضاعف السعر لقيمة التكلفة مضروب على أساس الأسعار الحالية وحقول المساهمين كما في 30 يونيو 2026. العائد الجاري للأهم مضروب على أساس التوزيعات النقدية لعام 2025 والأسعار الحالية. الشركات التي تختلف في سنواتها المالية يتم التعامل معها بشكل منفصل لإجراء أية تعديلات ضرورية بعد إعلان آخر نتائج مالية. NA غير مطبق. NM غير قابل للحساب.

استبيان «الاقتصادية»

(أكتوبر 2026)

السؤال

«هل تؤيد تقديم عرض
إلزامي من الأغلبية
المسيطرة والتي تشكل
مجلس الإدارة للمتضررين
من حالات الشطب ووقف
الأسهم؟»

☐ نعم

☐ لا

عرض إلزامي للمتضررين في الشركات المدرجة

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والتفاعل مع الملفات والقضايا الاقتصادية من أصحاب المصلحة من المساهمين والمستثمرين، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وتبادل وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملًا للجهود وموجهاً لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً حول قضية محددة، مساهمة في إسرء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين.

ونطرح في استبيان أكتوبر 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات.

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة، وسؤال استبيان أكتوبر يتمحور حول إمكانية تقديم عرض إلزامي من الأغلبية المسيطرة والتي تشكل مجلس الإدارة، للمساهمين المتضررين في حالات الشطب والوقف للأسهم؟

إذا كان القانون يفرض على المستثمر التي تتجاوز ملكيته 30% تقديم عرض إلزامي، وهو يمارس شراء إيجابي، فلماذا لا يكون هناك عرض إلزامي على الأغلبية المسيطرة التي تدير الشركة وتشكل مجلس الإدارة وتتحكم فيها باعتبارها المسؤولة عن أي مخالفات أو ممارسات سلبية تقع في الشركة وتقودها للشطب أو الوقف؟ وذلك كخيار عادل يرسخ الأمان الاستثماري ويُعلي من قيمة المسؤولية.

الأسواق المالية تمثل وعاء استثماري مهم لجموع الأفراد

والمؤسسات، وتحوي أموالاً مؤسسية خاصة وعامة، والردع وتوفير

أطر من الحماية بجزاءات حاسمة، والضرب بيد من حديد وتغليظ

المسؤوليات تمثل أركان أساسية للثقة.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات

مقاميس
maqames -perfume
55205700

عطورات
التجار



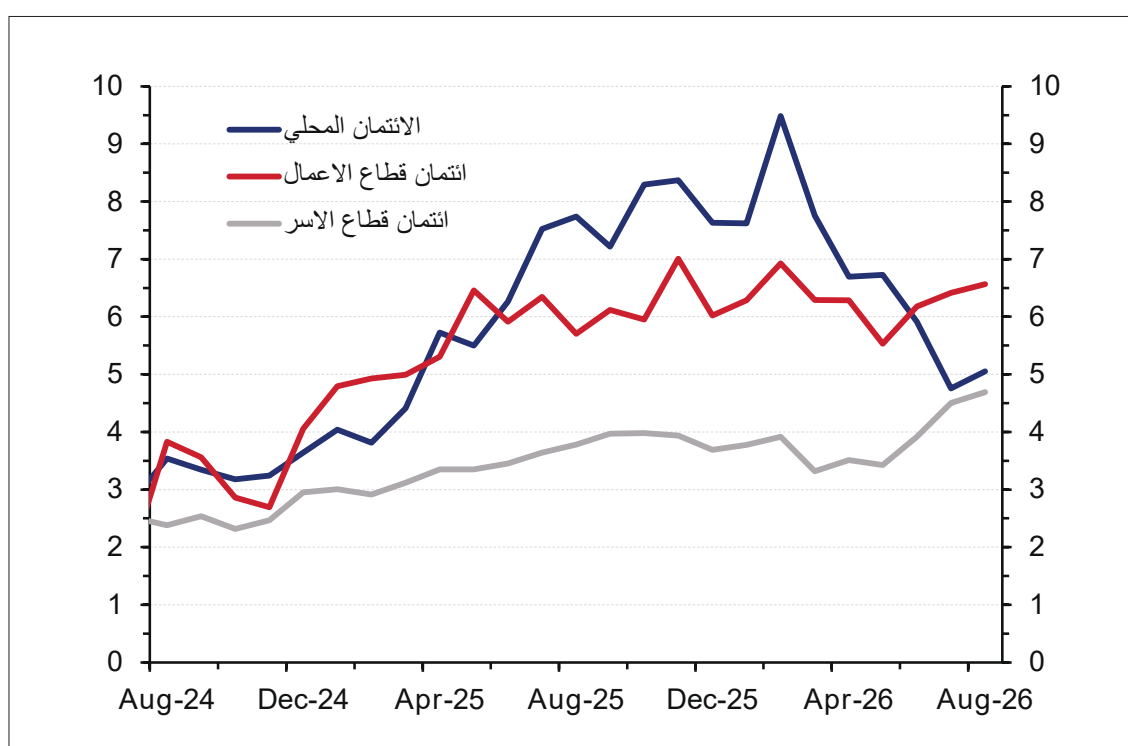
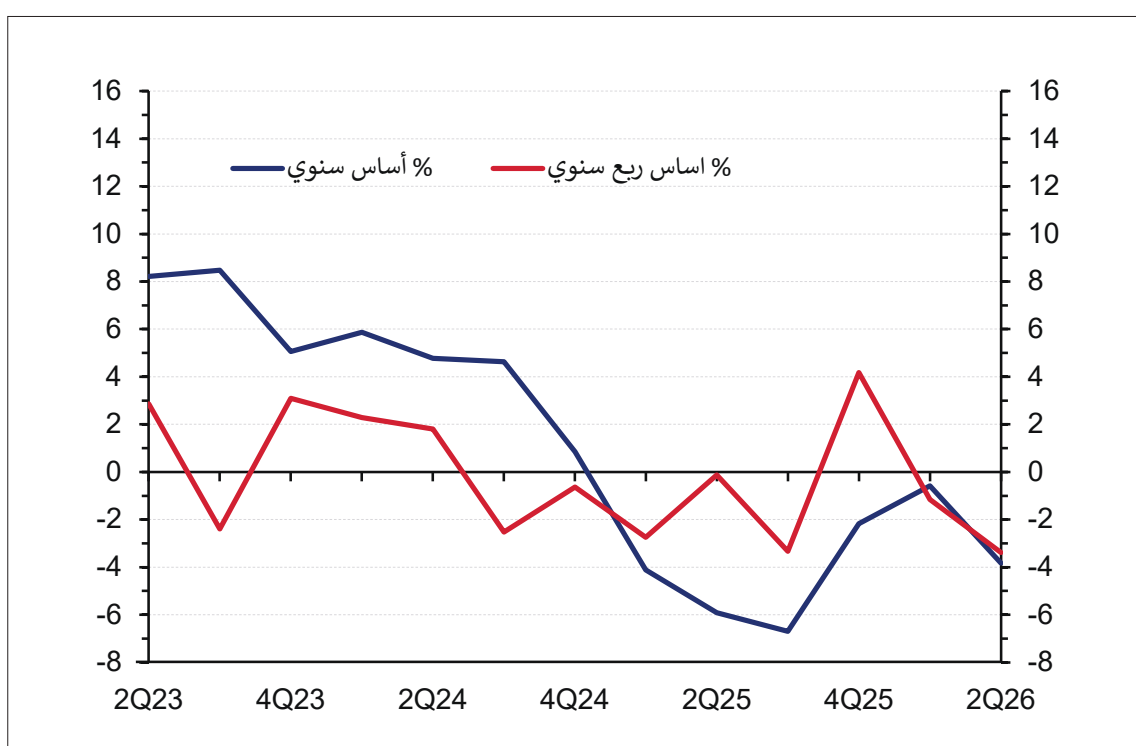


بنك الكويت الوطني

تعافي النشاط الاقتصادي رغم الضغوط المستمرة المرتبطة بالصراع في الخليج

الرسم البياني 4: نمو الائتمان المحلي
(% أساس سنوي))

الرسم البياني 5: الانفاق المحلي (عبر البطاقات)



المصدر: بنك الكويت المركزي، * يستثني ومض

المصدر: بنك الكويت المركزي

فبراير. استمر نشاط القطاع العقاري في التحسن خلال يوليو، إذ ارتفعت المبيعات العقارية إلى 395 مليون دينار، وهو أعلى مستوى منذ فبراير 2026 (9.6% - على أساس سنوي) (الرسم البياني 3). وارتفعت المبيعات على أساس شهري عبر جميع القطاعات، بقيادة القطاع الاستثماري (لا يزال منخفضاً بنسبة 28% على أساس سنوي)، يليه القطاع التجاري (14.1% - على أساس سنوي). أما مبيعات القطاع السكني فقد سجلت ارتفاعاً محدوداً على أساس شهري، إلا أن الزيادة السنوية بلغت 17.6%، ويُرجح أن يكون ذلك مدعوماً بانخفاض أسعار المنازل الذي خفف قيود القدرة على تحمل التكاليف بالنسبة لمشتري المساكن. وبشكل عام، بقيت المبيعات العقارية أقل من مستوياتها قبل عام، مسجلة الشهر الخامس على التوالي من الانخفاضات السنوية (التقرير هنا).

تباطأ تضخم مؤشر أسعار المستهلك لأدنى مستوياته في ثلاثة أشهر عند 2.2% على أساس سنوي في يونيو مقارنة بنحو 2.5% في مايو، مما يعكس تراجع الضغوط السعرية عبر معظم الفئات الرئيسية. وبقي تضخم الغذاء مرتفعاً عند 5.6% على أساس سنوي لكنه واصل التراجع، بينما تباطأ تضخم السكن إلى 0.2% على أساس سنوي، وهو أدنى مستوى له منذ أغسطس 2021، في ظل تراجع الضغوط الإيجارية. وانخفض التضخم الأساسي بشكل طفيف إلى 2.1% على أساس سنوي، رغم تسارع تضخم النقل بسبب ارتفاع أسعار تذاكر السفر الجوي المرتبطة بالتوترات الإقليمية. وبوجه عام، تشير البيانات لتراجع في الضغوط التضخمية مع استمرار انحسار اضطرابات الإمدادات المرتبطة بالصراع (التقرير هنا).

واصل عدد سكان الكويت النمو في منتصف عام 2026، متجاوزاً 5.3 مليون نسمة، وإن كان بوتيرة أبطأ بلغت 4.2% على أساس سنوي مقارنة بقراءة ديسمبر 2025 البالغة 5% على أساس سنوي (التقرير هنا). وبقي النمو مدفوعاً بزيادة أعداد الوافدين، في حين سجل عدد المواطنين الكويتيين ارتفاعاً محدوداً. وكانت اتجاهات سوق العمل مماثلة، إذ تباطأ نمو التوظيف (5.1%+) على أساس سنوي مقارنة بنحو 6.1% مع تباطؤ توظيف الوافدين، بينما عاد توظيف الكويتيين للنمو بفضل زيادة التعيينات في القطاع العام (1.1%+). وفي المقابل، واصل توظيف الكويتيين في القطاع الخاص التراجع (1.2%- على أساس سنوي)، مما دفع معدل البطالة للارتفاع إلى 6.4%، بينما ارتفع عدد المتقاعدين بشكل ملحوظ، مما يعكس إصلاحات التقاعد الأخيرة.

انتعش نمو الائتمان المحلي في أغسطس، مرتفعاً بنسبة 0.9% على أساس شهري (5.1% على أساس سنوي) بعد انكماشه بنسبة 0.2% على أساس شهري في يوليو، مدفوعاً بشكل رئيسي بتعافي الإقراض للبنوك والمؤسسات المالية وارتفاع الائتمان الموجه لشراء الأوراق المالية. ومع ذلك، بقي

إنجاز لافت من شأنه أن يمكّن الكويت من الوصول بسرعة إلى سقف إنتاجها الأعلى ضمن أوبك+ والبالغ 2.68 مليون برميل يومياً بمجرد إعادة فتح المضيق بالكامل. وفي سياق ذي صلة، وقعت مؤسسة البترول الكويتية صفقة تأجير وإعادة تأجير قياسية بقيمة 16 مليار دولار لشبكة خطوط أنابيب تصدير النفط الخام الخاصة بها، ما وفر عائدات مقدمة بقيمة 7.9 مليار دولار. وسيتم تأسيس مشروع مشترك جديد تحتفظ فيه شركة نفط الكويت بحصة 51%، بينما تحتفظ مؤسسة البترول الكويتية بالملكية الكاملة والسيطرة التشغيلية على خطوط الأنابيب الثلاثة عشر. (التقرير هنا)

قانون جديد يسمح للحكومة بالاقتراض من صندوق احتياطي الأجيال القادمة. يسمح التشريع الجديد للحكومة بالاقتراض من صندوق الثروة السيادي الذي تتجاوز أصوله تريليون دولار لتعزيز هوامش السيولة، ولكن ضمن ضوابط صارمة. ووفقاً للقانون، يُحدد سقف الاقتراض في أي سنة مالية بنسبة 100% من متوسط العوائد الاستثمارية للصندوق خلال السنوات الخمس السابقة، في حين لا يجوز أن يتجاوز إجمالي الرصيد القائم للقروض 10% من صافي قيمة أصول الاحتياطي، ما يعني سقفاً لرصيد القروض يتجاوز 30 مليار دينار. كما يشترط القانون أن تعطي الدولة أولوية لسداد القرض من فوائض الميزانية المستقبلية. وبعد إقرار قانون التمويل والسيولة في عام 2025، تصاعدت احتياجات التمويل قصيرة الأجل سريعاً في ظل الانخفاض الكبير في الإيرادات النفطية نتيجة الصراع الإقليمي. وبينما أتاح الاقتراض من صندوق احتياطي الأجيال القادمة قناة جديدة لجمع التمويل، واصلت الحكومة اللجوء لأسواق الدين المحلية والدولية خلال الربع الثالث، إذ جمعت 600 مليون دينار من السوق المحلية وما يعادل 1.8 مليار دينار من الأسواق الدولية. وبذلك، تم جمع ما مجموعه 4.3 مليار دينار من أسواق الدين حتى الآن خلال السنة المالية الحالية (2026/2027). (انظر قسم التوقعات أدناه لمزيد من التفاصيل).

واصل مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي التوسع في أغسطس، مرتفعاً إلى 53.6 نقطة من 50.8 نقطة في يوليو. (التقرير هنا) (الرسم البياني 2). وجاء الانتعاش مدعوماً بتعافٍ قوي في الطلب، إذ قفز كل من الإنتاج والطلبات الجديدة لأعلى مستوياتهما منذ فبراير بفضل التسعير التنافسي وجهود التسويق الفعالة. وأدى تحسن النشاط التجاري لقيام الشركات بتوظيف مزيد من العاملين، مع عودة المؤشر الفرعي للتوظيف للنمو الشهر الماضي. ومع ذلك، استمرت الضغوط من جانب العرض في التزايد. فقد ارتفعت تكاليف المدخلات إلى أعلى مستوى لها في ستة أشهر نتيجة ارتفاع الأجور وزيادة نفقات الصيانة والتسويق والمواد الخام، مما دفع الشركات لتحميل المستهلكين جزءاً من هذه التكاليف. وبالنظر للمستقبل، بلغ التفاؤل بشأن آفاق الأعمال خلال الاثني عشر شهراً المقبلة أعلى مستوياته منذ

قال تقرير صادر عن البنك الوطني: لقد أظهر الاقتصاد الكويتي علامات واضحة على المرونة رغم الصراع المستمر واستمرار الاضطرابات في التجارة الإقليمية ومسارات الشحن. فقد تعافت عدة مؤشرات اقتصادية رئيسية من المستويات المتدنية التي بلغت في المراحل السابقة من الصراع، مما يشير إلى أن الاقتصاد قد استوعب لحد كبير الصدمة الأولية، رغم أن الأوضاع لم تعد بعد إلى طبيعتها بالكامل. وقد تحسن النشاط غير النفطي رغم استمرار الرياح المعاكسة الناجمة عن اضطرابات التجارة وتأخر المشاريع وحالة عدم اليقين العامة المرتبطة بالصراع، بدعم من الإجراءات الحكومية، واستقرار دخل الأسر، وتراجع الضغوط التضخمية. وفي الوقت نفسه، ارتفع إنتاج النفط إلى ثلاثة أرباع مستواه قبل الصراع، ومع مرور المزيد من الشحنات عبر مضيق هرمز، أصبحت الكويت في وضع أفضل للاستفادة من ارتفاع أسعار النفط مقارنة بما كانت عليه في المراحل الأولى من الصراع. ويعزز تحسن البيانات الاقتصادية وجهة نظرنا السابقة بأن الاقتصاد غير النفطي سيجنب تباطؤاً حاداً. وبينما قمنا بخفض توقعات النمو مقارنة بشهر يونيو لتعكس الافتراضات المعدلة بشأن الصراع، فإن الانتعاش الأخير عبر معظم المؤشرات الاقتصادية يوفر قدراً أكبر من الثقة بأن النمو سيواصل التعافي مع استقرار الأوضاع الإقليمية، وتراجع ضغوط سلاسل الإمداد، وتسارع وتيرة الاستثمار وتنفيذ المشاريع.

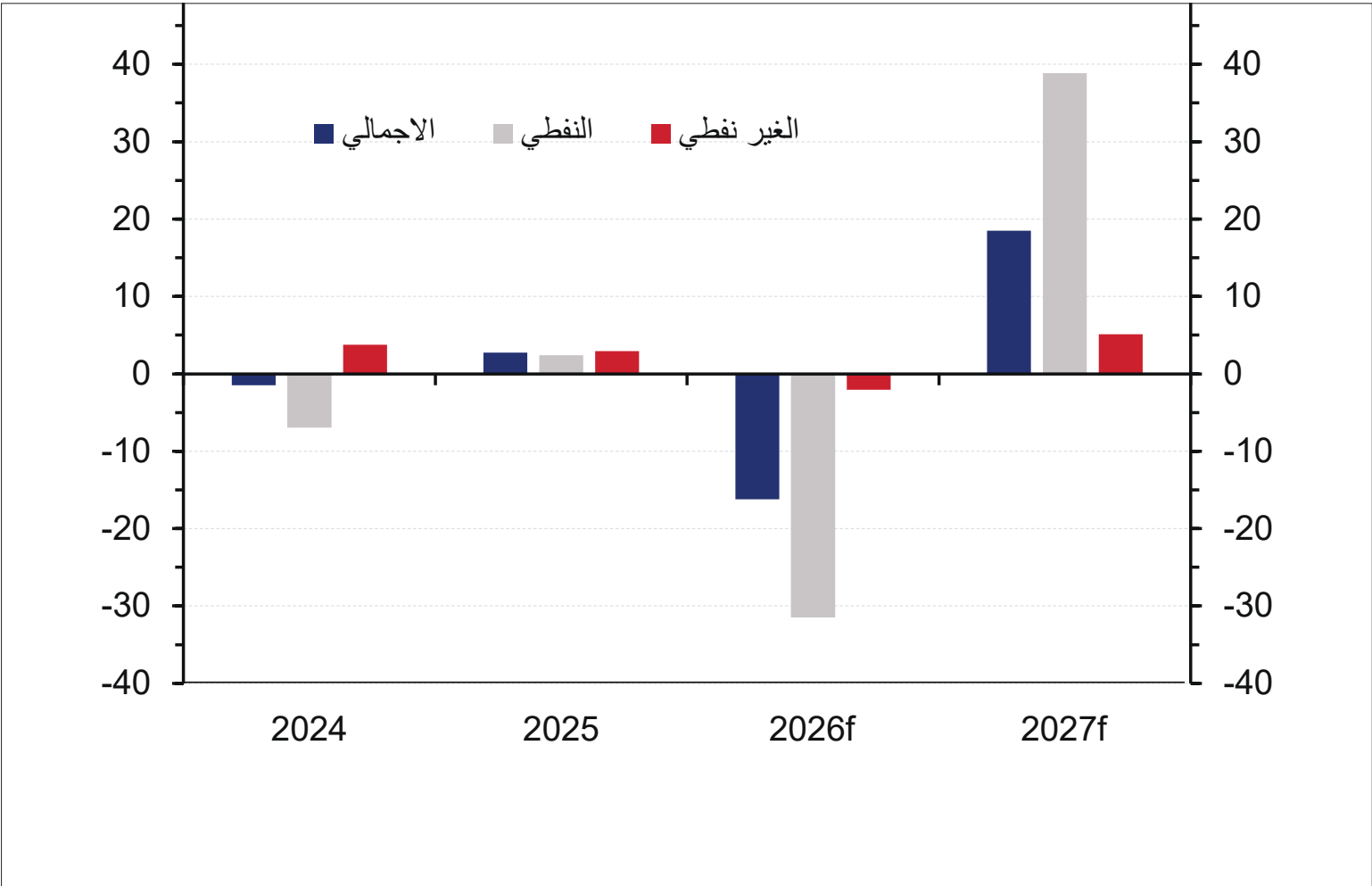
أحدث التطورات

تجاوزت أسعار النفط مستوى 100 دولار للبرميل مع اتساع نطاق الصراع الإقليمي واستمرار اضطرابات تدفقات النفط. ففي أعقاب انهيار مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة وإيران في يوليو، ساهم استمرار الاضطرابات الحادة في تدفقات النفط عبر مضيق هرمز، إلى جانب الهجمات الأخيرة على البنية التحتية للطاقة في السعودية من قبل الحوثيين والمليشيات المدعومة من إيران، والتي عرّضت صادرات النفط الحيوية عبر البحر الأحمر للخطر، في دفع عقود خام برنت الأجلة إلى ما فوق المستوى الرمزي البالغ 100 دولار للبرميل لتصل إلى 108 دولارات للبرميل في 15 سبتمبر. وارتفع خام التصدير الكويتي (KEC) بوتيرة أكبر، متجاوزاً مؤخراً مستوى 126 دولاراً للبرميل، مما وسّع علاوته السعرية على خام برنت، وهو ما يعكس النقص في الخامات المتوسطة الحموضة المطلوبة بشدة من المصافي الآسيوية. ومع ذلك، استمر تعافي إنتاج النفط الإقليمي حتى أغسطس (قبل الهجمات الأخيرة على قطاع الطاقة السعودي). وكشف تقرير أوبك عن سوق النفط أن الكويت (إلى جانب العراق والإمارات غير العضو في أوبك) تمكنت من استعادة أكبر قدر من الإنتاج منذ أدنى مستويات ما بعد الصراع في مارس (1.4+ مليون برميل يومياً إلى 2.0 مليون برميل يومياً)، إذ بلغ الإنتاج ما يزيد قليلاً على ثلاثة أرباع مستويات ما قبل الصراع، وهو

المركزي: تراجع معاملات المدفوعات الإلكترونية المحلية الربع الثاني

(الرسم البياني 6).

الرسم البياني 6: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% على أساس سنوي)



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، توقعات بنك الكويت الوطني

2027 قبل الانتقال إلى ضريبة القيمة المضافة. وعلى جانب الإنفاق، تشمل الإجراءات قيد الدراسة إصلاحات الدعم ومزيداً من التخفيضات المستهدفة في الإنفاق التقديري.

وارتفع الدين العام منذ مارس 2025 مع إقرار قانون التمويل والسيولة، إلا أن وتيرة الاقتراض ينبغي أن تتباطأ خلال العام المقبل نظراً لانخفاض الاحتياجات التمويلية (بافتراض تحسن الوضع المالي) والقانون الجديد الذي يسمح بالاقتراض من صندوق احتياطي الأجيال القادمة. كما يساهم قانون جديد للصفوك في تنويع خيارات الاقتراض بشكل أكبر. ونتوقع أن يصل الدين العام لنحو 23% من الناتج في السنة المالية 2026/2027، مع احتمال تراجع وتيرة الإصدارات في ظل إمكانية الحصول على تمويل من صندوق احتياطي الأجيال القادمة. وترى وكالة فيتش للتصنيف الائتماني أن هذا النوع من الاقتراض يُعد اقتراضاً حكومياً من جهة حكومية أخرى، وبالتالي لن يُدرج ضمن رقم الدين العام. وبصورة عامة، لا يزال الحيز المالي مريحاً، إذ يبقى عبء الدين منخفضاً وفق المعايير العالمية مع وجود مجال واسع لمزيد من الاقتراض بما يتجاوز 30 مليار دينار من صندوق احتياطي الأجيال القادمة، مما يرفع فعلياً السقف المجمع للمديونية الحكومية (الدين العام إضافة إلى قروض صندوق احتياطي الأجيال القادمة) إلى أكثر من 60 مليار دينار، مقارنة بنحو 11 مليار دينار من الإصدارات القائمة حالياً. وستتيح زيادة السيولة تسريعاً إضافياً لمشاريع التنويع الاقتصادي، مما يدفع التقدم نحو أهداف التنمية طويلة الأجل ويحفز نمو القطاع غير النفطي.

امتداد الصراع أو تفاقمه من أحد المخاطر الرئيسية

تبقى المخاطر التي تواجه التوقعات مرتبطة بالعوامل الجيوسياسية. ويفترض السيناريو الأساسي إعادة فتح مضيق هرمز وعودة صادرات النفط لطبيعتها بحلول منتصف عام 2027، إلا أن أي تدهور إضافي في الأوضاع الإقليمية قد يمدد اضطرابات الشحن ويؤخر تعافي إنتاج النفط والنمو الاقتصادي. وعلى الجانب الإيجابي، فإن التوصل إلى حل أسرع من المتوقع من شأنه أن يؤدي لانتعاش أسرع في الصادرات والاستثمار وثقة القطاع الخاص. وبعيداً عن الصراع نفسه، ستبقى وتيرة الإنفاق الرأسمالي والتقدم في الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية عاملين حاسمين في تحديد سرعة عودة النمو لمسار أكثر قوة واستدامة. وقد ركزت الكويت مؤخراً على تحديث نظامها القضائي من خلال المحاكم الرقمية وإصلاحات التقاضي، بالتوازي مع مراجعة القوانين الاقتصادية الرئيسية لتعزيز الحوكمة وتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات.

يتسارع إنفاق المستهلكين ونمو ائتمان الأسر خلال العام المقبل، لكنهما سيبقيان عند مستويات متواضعة نسبياً بسبب عوامل مقبدة تشمل بطء نمو التوظيف والأجور. ومن العوامل الداعمة لنظرة النمو الائتماني على المدى المتوسط إقرار قانون الرهن العقاري مؤخراً، والذي طال انتظاره، إذ سيفتح المجال أمام تمويل سكني مدعوم إضافي يُسدّد على مدى 25 عاماً. ومن المتوقع أن يدعم ذلك نشاط البناء السكني ونمو القطاعات المرتبطة به، رغم أن محدودية المعروض من المساكن والأراضي الحكومية لا تزال تمثل القيد الرئيسي، وقد لا يتحقق الاقتراض الجديد لبعض الوقت.

من المتوقع استقرار التضخم رغم ضغوط الحرب

من المتوقع أن يبلغ التضخم 2.5% فقط في عام 2026 (مقابل 2.4% في عام 2025)، إذ تقابل الضغوط التضخمية الناجمة عن الصراع ضوابط أسعار الغذاء والإعانات الحكومية وانخفاض تضخم الإسكان والاتجاهات الانكماشية في أسعار سلع استهلاكية أخرى. وأبقى بنك الكويت المركزي سعر الخصم دون تغيير عند 3.50% في سبتمبر رغم قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة المرجعية لأول مرة منذ ثلاث سنوات. وترى أسواق العقود الآجلة احتمالاً جيداً لقيام الاحتياطي الفيدرالي برفع آخر بمقدار 25 نقطة أساس هذا العام، إلا أن تشديد السياسة النقدية من قبل بنك الكويت المركزي يأخذ بالاعتبار الأوضاع الاقتصادية والمالية المحلية.

خيارات تمويل تخفف ضغوط العجز

سيؤدي الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية، إلى جانب الإنفاق على التكاليف المرتبطة بالصراع بما في ذلك الإعانات والنفقات الرأسمالية لإعادة الإعمار، إلى تسجيل عجز مالي يقارب 20% من الناتج (9.6 مليار دينار) في السنة المالية 2026/2027، وهو أوسع من العجز البالغ 15% من الناتج المسجل في السنة المالية 2025/2026 (الرسم البياني 7). وسيشكل ذلك العجز الحادي عشر خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية والأكبر منذ العجز البالغ 32% من الناتج الذي سُجل خلال جائحة كوفيد. ومع ذلك، يُتوقع أن يتحسن الوضع المالي بشكل كبير في السنة المالية 2028/2027، وربما يقترب من التوازن مع افتراض تعافي إنتاج وصادرات النفط إلى جانب انخفاض الإنفاق المرتبط بإعادة الإعمار الناتج عن الصراع. كما يُتوقع أن تعيد الحكومة التركيز على أجندة ضبط أوضاع المالية العامة بعد فترة من ضغوط الإنفاق المرتفعة. ويشمل ذلك مواصلة الجهود لتعزيز الإيرادات غير النفطية، خصوصاً من خلال المراجعة المستمرة لرسوم الخدمات الحكومية واستحداث إجراءات ضريبية جديدة تبدأ على الأرجح بضريبة السلع الانتقائية في عام

النشاط الأساسي للإقراض جيداً، إذ توسع الائتمان الموجه للأعمال بنسبة 0.4% على أساس شهري وارتفع ائتمان الأسر بنسبة قوية بلغت 0.7% على أساس شهري، متجاوزاً متوسط وتيرته الشهرية خلال السنوات الأربع الماضية. وعلى أساس سنوي، تعزز نمو الائتمان الإجمالي، مع ارتفاع نمو ائتمان الأعمال والأسر إلى 6.6% و4.7% على أساس سنوي على التوالي. وعلى جانب الخصوم، تباطأ نمو ودائع المقيمين إلى 8.4% على أساس سنوي، وهو أضعف معدل له منذ أبريل، مما يعكس تباطؤ نمو ودائع القطاع الخاص رغم استمرار قوة الودائع الحكومية. وبالنظر للمستقبل، يشير ارتفاع أغسطس لاحتمال تسارع الإقراض بعد التباطؤ السابق، رغم أن هذا يعتمد على بيانات شهر واحد فقط، في حين أن التطورات المستقبلية ترتبط لحد كبير بتطورات الصراع القائم في المنطقة.

أظهرت بيانات بنك الكويت المركزي تراجع معاملات المدفوعات الإلكترونية المحلية مجدداً في الربع الثاني (3.8%- على أساس سنوي)، مما يشير لضعف إنفاق المستهلكين. وجاء ذلك مدفوعاً بانخفاض السحوبات من أجهزة الصراف الآلي، إلى جانب تراجع معاملات البوابة الإلكترونية ونقاط البيع. وعلى النقيض، واصلت تحويلات «ومض» نموها القوي (44%+ على أساس سنوي)، بما يعكس التحول المستمر نحو وسائل الدفع الرقمية. وتشير البيانات إلى أن الصراع الإقليمي تسبب في إرباك محدود، لكن ذلك لم يؤد لتعطيل مسار التحسن التدريجي في الإنفاق عبر البطاقات الذي كان قائماً قبل ذلك ().

التوقعات

الصراع الممتد يضغط الاتفاق

استمر الصراع لفترة أطول مما كان متوقعاً في البداية، وتراجعت احتمالات التوصل لحل دبلوماسي قريب في ظل غياب الحوار وتجدد التوترات في كل من الخليج والبحر الأحمر. وقد قمنا بمراجعة توقعاتنا الأساسية (مقارنة بشهر يونيو) لتعكس ذلك، مع توقع انكماش أعمق وتعافٍ أكثر تدريجية في إنتاج النفط مقارنة بالتقديرات السابقة. ومن المتوقع الآن أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 32% في عام 2026، مع تأجيل التعافي الكامل لإنتاج النفط إلى مستويات ما قبل الصراع حتى النصف الثاني من عام 2027 بسبب استمرار قيود التصدير عبر مضيق هرمز وبافتراض عودة مسارات الشحن لوضعها الطبيعي بحلول منتصف عام 2027، فمن المتوقع أن يتجاوز إنتاج النفط مستويات ما قبل الصراع بحلول نهاية العام المقبل، بدعم من حصة إنتاج أعلى محتملة من أوبك. وفي الوقت نفسه، يُتوقع أن تبقى أسعار النفط العالمية مرتفعة، ولكن ضمن نطاق مستقر نسبياً وفق السيناريو الأساسي، مع تجنب القفزات الحادة المرتبطة بتصعيد إقليمي أشد. ونبقي على توقعات أسعار النفط التي أوردناها في أبريل بمتوسط 90 دولاراً ل خام برنت في عام 2026 و80 دولاراً للبرميل في عام 2027، مع ميل ميزان المخاطر نحو الارتفاع بعد الاضطرابات الأخيرة في مضيق باب المندب والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية السعودية، والتي فاقمت نقص المعروض وتراجع المخزونات العالمية. وتشير المستويات المنخفضة للمخزونات العالمية إلى فترة لإعادة بناء المخزون بمجرد عودة التدفقات إلى طبيعتها، وهو ما ينبغي أن يدعم أسعار الخام حتى مع عودة إمدادات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الأسواق.

وقد أثر الصراع واضطرابات سلاسل الإمداد المستمرة سلباً على ثقة الأعمال والتجارة وتنفيذ المشاريع. ومع ذلك، تحسنت المؤشرات الاقتصادية الشهرية، بما في ذلك مؤشر مديري المشتريات والإقراض المصرفي، من مستوياتها المنخفضة في الربع الثاني، مما يشير إلى أن الاقتصاد قد استوعب لحد كبير الصدمة الأولية للصراع، بفضل مسارات التجارة البديلة واستعادة حركة السفر الجوي والدعم الحكومي. كما ساهم استقرار التوظيف في القطاع العام في حماية دخل الأسر، بينما خففت الإعانات الحكومية والضوابط السعرية من أثر ارتفاع أسعار الغذاء والسلع على المستهلكين. وساعدت الإجراءات الحكومية على دعم السيولة والحفاظ على الثقة في القطاع المصرفي. وبعد عام 2026، يُتوقع أن تتحسن ظروف الأعمال مع بدء انحسار اضطرابات التجارة وسلاسل الإمداد.

وبالإضافة إلى ذلك، فمن المتوقع أن يدعم ارتفاع إنتاج المنتجات المكررة وتسارع تنفيذ المشاريع وزيادة الاستثمارات انتعاش النمو غير النفطي إلى 5.1% في عام 2027 مقارنة بنحو 2.0%- في عام 2026. كما يُتوقع أن

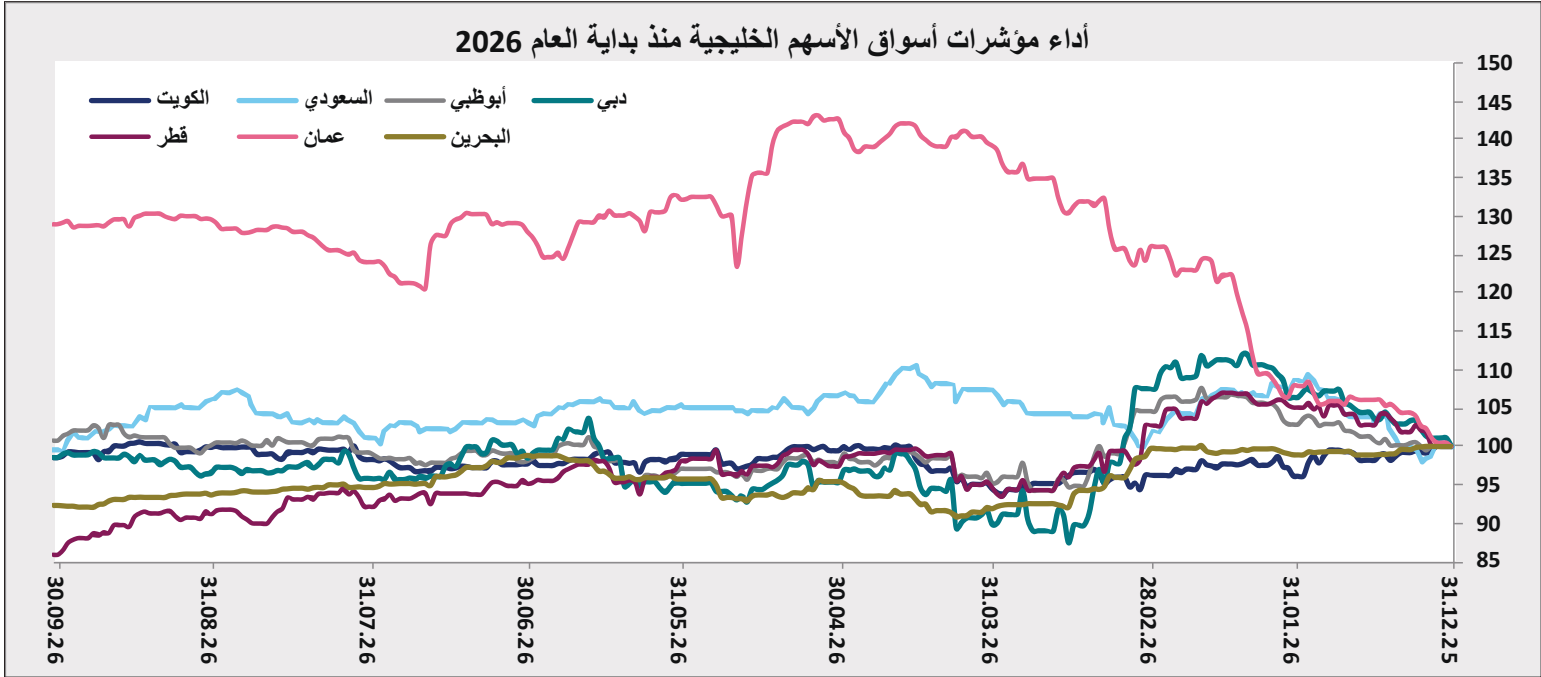
التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

KAMCO INVEST

تراجع الأسواق في ظل ارتفاع أسعار الفائدة والنفط الخام والتوترات الجيوسياسية

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليار دولار)	مضاعف السعر للربحية ()	مضاعف السعر للقيمة الدفترية ()	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	9167.9	(1.3%)	(3.5%)	174.1	8.0	16.6	1.4	2.4%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	10212.6	(7.1%)	17.5%					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	9094.6	(1.5%)	9.5%					
الكويت - مؤشر السوق العام	8779.4	(1.3%)	(1.4%)					
السعودية	10440.6	(6.2%)	(0.5%)	2436.3	20.8	15.5	2.0	3.9%
أبوظبي	10070.3	0.6%	0.8%	702.5	6.6	17.3	2.3	2.5%
دبي	5960.5	2.1%	(1.4%)	261.2	3.8	9.1	1.7	5.3%
قطر	9244.5	(5.7%)	(14.1%)	153.3	2.1	11.2	1.1	3.9%
البحرين	1907.8	(1.5%)	(7.7%)	70.5	0.04	15.1	1.2	4.2%
عمان	7566.8	(0.5%)	29.0%	57.5	2.4	13.8	1.6	3.8%
إجمالي الأسواق الخليجية				3855.3	43.8	15.0	1.9	3.7%

المصدر : بحوث كامكو إنفست



المصدر : بحوث كامكو إنفست

على التوالي. وفي المقابل، جاءت مكاسب قطاع التأمين مدفوعة بصفة رئيسية بالقفزة التي سجلها سهم شركة الأولى للتأمين التكافلي بنسبة 240.4 في المائة، فيما تلقى مؤشر قطاع الرعاية الصحية دعماً من ارتفاع سهم شركة التقدم التكنولوجي بنسبة 20.7 في المائة.

وعلى صعيد الأداء الشهري للأسهم، تصدر سهم شركة الأولى للتأمين التكافلي قائمة الأسهم الرابحة بمكاسب بلغت نسبتها 240.4 في المائة، تلاه سهمها شركة طفل المستقبل الترفيهية العقارية وشركة الاستشارات المالية الدولية بمكاسب بلغت نسبتها 68.2 في المائة و36.7 في المائة، على التوالي. أما على صعيد الأسهم المتراجعة، فقد تصدر سهم شركة الأنظمة الآلية قائمة الخسائر بانخفاض بلغت نسبته 50.1 في المائة، تلاه سهمها بيت الاستثمار الخليجي وشركة المعدات القابضة بتراجع بلغت نسبته 37.1 في المائة و21.9 في المائة، على التوالي. وعلى مستوى أنشطة التداول، ارتفع إجمالي كمية الأسهم المتداولة بنسبة 42.2 في المائة ليصل إلى 9.3 مليار سهم في سبتمبر 2026. كما ارتفعت القيمة الإجمالية للتداولات بنسبة 37.7 في المائة لتصل إلى 2.4 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.8 مليار دينار كويتي خلال أغسطس 2026.

السعودية:

تراجع المؤشر العام للسوق المالية السعودية (تاسي) في سبتمبر 2026، في ظل حالة الحذر التي سادت معنويات المستثمرين نتيجة تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، والهجمات التي استهدفت البنية التحتية لقطاع الطاقة

17.5 في المائة و9.5 في المائة، على التوالي. وخلال الشهر، أبقى بنك الكويت المركزي سعر الخصم دون تغيير عند 3.50 في المائة، على الرغم من قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وعدد من البنوك المركزية في الدول الخليجية برفع أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار 25 نقطة أساس.

وعلى مستوى الأداء القطاعي، مالت الكفة بوضوح لصالح القطاعات المتراجعة، إذ سجل 11 من أصل 13 مؤشراً قطاعياً انخفاضاً خلال شهر سبتمبر 2026. وسجل مؤشر قطاع التكنولوجيا أكبر تراجع خلال الشهر، منخفضاً بنسبة 50.1 في المائة، تلاه مؤشراً قطاع السلع الاستهلاكية وقطاع المرافق العامة بتراجع بلغت نسبته 7.4 في المائة و3.6 في المائة، على التوالي. وفي المقابل، تصدر مؤشر قطاع التأمين قائمة القطاعات الرابحة في سبتمبر 2026 بمكاسب بلغت نسبتها 11.0 في المائة، تلاه مؤشر قطاع الرعاية الصحية بارتفاع بلغت نسبته 4.5 في المائة. وجاء تراجع مؤشر قطاع التكنولوجيا انعكاساً لانخفاض سهم شركة الأنظمة الآلية، وهو السهم الوحيد المدرج ضمن مؤشر القطاع. كما تراجعت مؤشرات القطاعات ذات القيمة السوقية الكبيرة، وفي مقدمتها قطاع البنوك، في ظل انخفاض أسعار أسهم معظم البنوك قبيل موسم إعلان النتائج المالية. وجاء تراجع مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية مدفوعاً بصفة رئيسية بانخفاض سهم شركة نقل وتجارة المواشي بنسبة 15.1 في المائة. وفي قطاع الاتصالات، تراجعت أسعار جميع الأسهم المكونة للمؤشر خلال الشهر، وفي مقدمتها سهمها مجموعة ديجتس ديجيتال وأوريدو بانخفاض بلغت نسبته 9.3 في المائة و4.0 في المائة،

سجلت أسواق الأسهم الخليجية أكبر تراجع شهري لها في عشرة أشهر في سبتمبر 2026، في ظل تعثر الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب في الشرق الأوسط، إلى جانب الهجمات التي استهدفت منشآت نفطية في السعودية، ما دفع أسعار النفط الخام إلى تسجيل أعلى مستوياتها في نحو أربعة أشهر. ولامست العقود الآجلة لمزيج خام برنت مستوى 109 دولار أمريكي للبرميل بحلول منتصف الشهر، قبل أن تتراجع جزئياً لتنتهي الشهر بمكاسب تجاوزت نسبتها 14 في المائة، وذلك عقب تقارير أشارت إلى احتمال امتداد الحرب بين إيران والولايات المتحدة إلى ما بعد انتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة. كما ساهمت التوقعات باستمرار ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول في تعزيز موجة تراجعات واسعة النطاق شملت مختلف فئات الأصول عالمياً، فيما لامست عائدات سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات مستوى 5.24 في المائة خلال الأسبوع الأخير من الشهر. إلا أن المعدلات تراجعت هامشياً، فيما سجلت الأسواق العالمية ارتفاعاً محدوداً في آخر جلسات الشهر عقب صدور تقرير أظهر تحسن الإنفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة، إلى جانب تسجيل مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي قراءة أقل من المتوقع لشهر أغسطس 2026.

وتراجع مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بنسبة 3.5 في المائة خلال شهر سبتمبر 2026، مسجلاً أكبر انخفاض شهري له منذ نوفمبر 2025. وجاء هذا التراجع في ظل انخفاض واسع النطاق شمل الأسواق الخليجية وعدداً من الاقتصادات العالمية الرئيسية. وسجل المؤشر العام للسوق المالية السعودية (تاسي) أكبر تراجع شهري خلال الشهر، منخفضاً بنسبة 6.2 في المائة ليصل إلى أدنى مستوياته منذ اندلاع الحرب. وجاءت قطر في المرتبة التالية بتراجع بلغت نسبته 5.7 في المائة، فيما سجلت البحرين والكويت وعمان انخفاضات أقل نسبياً. وفي المقابل، خالفت أسواق الإمارات الاتجاه العام وسجلت مكاسب خلال الشهر، إذ ارتفع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 2.1 في المائة، فيما سجل سوق أبوظبي مكاسب أقل بلغت نسبتها 0.6 في المائة. ومع التراجع المسجل في سبتمبر 2026، أصبح أداء مؤشر مورجان ستانلي الخليجي سلبياً على صعيد كل من الأداء منذ بداية العام حتى تاريخه والربع الثالث من العام.

وعلى مستوى الأداء القطاعي لهذا الشهر، سجلت جميع قطاعات الأسواق الخليجية تقريباً تراجعاً في سبتمبر 2026. وسجل قطاع السلع طويلة الأجل أكبر انخفاض بنسبة 12.4 في المائة، تلاه قطاع إنتاج الأغذية وقطاع المرافق العامة بتراجع بلغت نسبته 9.7 في المائة و7.8 في المائة، على التوالي. كما سجل قطاعا البنوك والطاقة تراجعاً بنحو 2 في المائة. وفي المقابل، اقتصرت قائمة القطاعات الرابحة على قطاع العقارات فقط، الذي سجل مكاسب بنسبة 0.6 في المائة.

الكويت

تراجعت مؤشرات بورصة الكويت في سبتمبر 2026، في ظل انخفاض واسع النطاق شمل معظم القطاعات، إذ أثرت التوترات الجيوسياسية الإقليمية وتقلبات أسعار النفط والمخاوف المرتبطة بالإمدادات على معنويات المستثمرين. كما شهد السوق تقلبات يومية ملحوظة، إذ تراجع مؤشر السوق العام بنسبة 1.03 في المائة في 22 سبتمبر 2026، قبل أن يعاود الارتفاع بنسبة 0.86 في المائة في 23 سبتمبر 2026. وعلى مستوى مؤشرات السوق المختلفة، سجل مؤشر السوق الرئيسي 50 أكبر تراجع شهري بنسبة 7.1 في المائة، ما عكس الضعف واسع النطاق الذي سجلته الأسهم المدرجة ضمن المؤشر. كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي ومؤشر السوق العام بنسبة 1.5 في المائة و1.33 في المائة، على التوالي، فيما سجل مؤشر السوق الأول انخفاضاً أقل نسبياً بلغت نسبته 1.30 في المائة خلال الشهر. وعلى صعيد الأداء منذ بداية العام 2026 حتى تاريخه، تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 3.5 في المائة، فيما انخفض مؤشر السوق العام بنسبة 1.4 في المائة. وفي المقابل، سجل كل من مؤشر السوق الرئيسي 50 ومؤشر السوق الرئيسي مكاسب قوية بلغت نسبتها



بورصة الكويت .. ارتفاع القيمة الإجمالية للتداولات بنسبة 37.7% إلى 2.4 مليار دينار

قطاع النقل وقطاع الاتصالات بتراجع بلغت نسبته 7.5 في المائة و7.2 في المائة، على التوالي. كما تراجعت غالبية الأسهم المكونة لقطاع الصناعة خلال الشهر، وتصدر سهمها شركة قطر لصناعة الألمنيوم وشركة الخليج الدولية للخدمات قائمة التراجعات بانخفاض بلغت نسبته 10.7 في المائة و7.5 في المائة، على التوالي. وخلال الشهر، تراجع سهمها فودافون قطر وأوريدو، وهما السهمان المكونان لقطاع الاتصالات، بنسبة 8.9 في المائة و6.7 في المائة، على التوالي. وفي قطاع البنوك، سجلت أسهم معظم البنوك المدرجة تراجعات خلال الشهر. كما انخفضت جميع الأسهم المكونة لقطاع العقارات، وتصدر سهمًا شركة بروة العقارية والشركة المتحدة للتنمية التراجعات بانخفاض بلغت نسبته 10.0 في المائة و6.0 في المائة، على التوالي. وتعرض قطاع التأمين أيضاً للضغوط، في ظل تراجع سهمي المجموعة الإسلامية القطرية للتأمين وشركة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي بنسبة 8.0 في المائة و4.5 في المائة، على التوالي. وفي قطاع النقل، سجلت جميع الأسهم المكونة للمؤشر انخفاضاً في سبتمبر 2026، وتصدر سهم شركة الملاحة القطرية قائمة التراجعات بانخفاض بلغت نسبته 7.7 في المائة، تلاه سهم شركة قطر لنقل الغاز (ناقلات) الذي تراجع بنسبة 7.6 في المائة، بما عكس الضعف واسع النطاق لأداء القطاع خلال الشهر.

البحرين

تراجع المؤشر العام لبورصة البحرين بنسبة 1.5 في المائة خلال شهر سبتمبر 2026، مسجلاً انخفاضه الشهري الثالث على التوالي بعد تراجعته بنسبة 1.0 في المائة في أغسطس 2026، لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 1,907.8 نقطة. وعلى صعيد الأداء القطاعي، غلب الاتجاه السلبي على السوق، إذ سجلت ستة من أصل سبعة مؤشرات قطاعية تراجعاً في سبتمبر 2026، بما في ذلك قطاعا المواد الأساسية والسلع الاستهلاكية الكمالية. وسجل قطاع المواد الأساسية أكبر تراجع على مستوى جميع القطاعات خلال الفترة، منخفضاً بنسبة 5.6 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 3,730.5 نقطة، تلاه مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية الأساسية (5.4- في المائة)، ثم مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية الكمالية (2.7- في المائة). وسجل سهم أمنيوم البحرين، الشركة الوحيدة المدرجة ضمن قطاع المواد الأساسية، تراجعاً بنسبة 5.6 في المائة خلال سبتمبر 2026. وفي المقابل، كان قطاع العقارات المؤشر القطاعي الوحيد الذي سجل نمواً خلال الشهر، إذ ارتفع بقوة بنسبة 12.3 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 2,786.6 نقطة، مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع سهم عقارات السيف، أحد الأسهم ذات الثقل الوزني الكبير في القطاع، بنسبة 18.7 في المائة.

عمان

سجل مؤشر سوق مسقط 30 تراجعاً هامشياً بنسبة 0.5 في المائة خلال شهر سبتمبر 2026، لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 7,566.8 نقطة. وأدى هذا الانخفاض الشهري المحدود إلى تقليص مكاسب المؤشر منذ بداية العام 2026 حتى تاريخه إلى 29.0 في المائة، مع بقائها الأعلى على مستوى الأسواق الخليجية. وعلى صعيد الأداء القطاعي، لم يكن التراجع شاملاً، إذ سجل مؤشر واحد فقط من أصل المؤشرات القطاعية الثلاثة انخفاضاً في سبتمبر 2026. وكان مؤشر قطاع الخدمات الوحيد الذي تراجع، منخفضاً بنسبة 1.7 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 3,009.4 نقطة. وجاء تراجع مؤشر قطاع الخدمات نتيجة انخفاض أسعار أسهم عدد من الأسهم المهمة المكونة للقطاع، من بينها سهم شركة صحرار للطاقة (13.6- في المائة) وسهم شركة الأسماك العمانية (8.7- في المائة). وفي المقابل، ارتفع مؤشر القطاع المالي بنسبة 1.7 في المائة خلال سبتمبر 2026، فيما سجل مؤشر القطاع الصناعي نمواً بنسبة 2.1 في المائة خلال الفترة ذاتها. ودعمت الارتفاعات الملحوظة في أسعار أسهم عدد من الأسهم، من بينها بنك عمان العربي (31.3+ في المائة) وشركة المدينة للاستثمار القابضة (6.8+ في المائة)، الأداء الإيجابي لمؤشر القطاع المالي خلال الشهر. وبالمثل، ساهم ارتفاع أسعار أسهم عدد من الشركات ذات الثقل الوزني الكبير في القطاع الصناعي، من بينها شركة ريسوت للأسمنت (10.4+ في المائة) وشركة عمان كلورين (8.3+ في المائة)، في دعم نمو مؤشر القطاع الصناعي خلال الشهر.



وسجل المؤشر العام لسوق دبي المالي مكاسبه للشهر الثاني على التوالي، مرتفعاً بنسبة 2.1 في المائة، وهي أكبر مكاسب شهرية على مستوى الأسواق الخليجية خلال الشهر، لينتهي تداولات سبتمبر 2026 عند مستوى 5,960.5 نقطة. وعلى مستوى الأداء القطاعي، مالت الكفة لصالح القطاعات الرابحة، إذ سجلت خمسة من أصل ثمانية مؤشرات قطاعية مكاسب خلال شهر سبتمبر 2026، فيما سجل مؤشرين من أصل المؤشرات الثلاثة المتبقية تراجعاً. وتصدر مؤشر قطاع الاتصالات قائمة المكاسب في سبتمبر 2026 بارتفاع بلغت نسبته 6.9 في المائة، لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 2049.1 نقطة. تلاه مؤشر قطاع العقارات بنمو بلغت نسبته 5.7 في المائة. وسجلت جميع الشركات السبع المكونة لقطاع العقارات ارتفاعاً في أسعار أسهمها خلال الشهر، بقيادة سهم الاتحاد العقارية الذي ارتفع بنسبة 11.4 في المائة. وفي قطاع خدمات الاتصالات، ارتفع سهم شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة بنسبة 6.9 في المائة خلال الشهر. كما سجل مؤشر القطاع المالي ارتفاعاً بنسبة 2.3 في المائة خلال سبتمبر 2026، لينتهي الشهر عند مستوى 4,386.7 نقطة، مدعوماً بمكاسب غالبية الشركات المكونة للقطاع، بما في ذلك ارتفاع سهم بنك الإمارات للاستثمار بنسبة 7.1 في المائة. وفي المقابل، تراجع مؤشر قطاع الخدمات الإستهلاكية بنسبة 5.0 في المائة خلال سبتمبر 2026 لينتهي الشهر عند مستوى 1,190.8 نقطة، فيما انخفض مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية بنسبة 4.3 في المائة خلال الفترة ذاتها لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 74.5 نقطة.

قطر

واصلت بورصة قطر تراجعها للشهر الرابع على التوالي في سبتمبر 2026، مسجلة ثاني أكبر انخفاض شهري على مستوى الأسواق الخليجية. وجاء هذا الأداء الضعيف مدفوعاً بصفة رئيسية بحالة الحذر التي سادت معنويات المستثمرين في ظل التوترات الجيوسياسية الإقليمية، وتقلبات أسعار النفط، والمخاوف من اضطرابات محتملة في الإمدادات. كما سجل مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم تراجعاً بنسبة 5.4 في المائة، لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 3,640.36 نقطة. وعلى صعيد الأداء منذ بداية العام 2026 حتى تاريخه، تراجع مؤشر بورصة قطر 20 بنسبة 14.1 في المائة، مسجلاً أكبر انخفاض على مستوى الأسواق الخليجية، فيما انخفض مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم بنسبة 10.3 في المائة.

وعلى مستوى الأداء القطاعي، غلبت التراجعات على الأداء القطاعي بصورة واضحة، إذ سجلت ستة من أصل سبعة مؤشرات قطاعية انخفاضاً في سبتمبر 2026. وفي المقابل، تصدر قطاع التأمين قائمة القطاعات الرابحة بمكاسب هامشية بلغت نسبتها 0.3 في المائة. وسجل مؤشر قطاع العقارات أكبر تراجع بين المؤشرات القطاعية، منخفضاً بنسبة 7.8 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 1,295.63 نقطة. وتلاه مؤشرا

في السعودية، إلى جانب تقلبات أسعار النفط والمخاوف المرتبطة بالإمدادات. وعلى الرغم من استئناف تحميل ناقلات النفط الخام في ينبع عقب إعادة تشغيل خط أنابيب شرق-غرب، بما دعم آفاق الصادرات، إلا أن استمرار الاضطرابات في مضيق هرمز أبقى معنويات السوق تحت الضغوط.

واستهل المؤشر تداولات الشهر على ارتفاع، مسجلاً مستوى إغلاق بلغ 11,100.7 نقطة في بداية جلسة 1 سبتمبر 2026، قبل أن يتراجع خلال الجلسات اللاحقة. وظل المؤشر بعد ذلك يتحرك ضمن نطاق متقلب حتى نهاية الشهر، لينتهي تداولاته مغلقاً عند مستوى 10,440.6 نقطة، منخفضاً بنسبة 6.2 في المائة، ومسجلاً أدنى مستوى إغلاق له منذ يناير 2026. كما سجل مؤشر تاسي أكبر تراجع يومي له خلال الشهر في 29 سبتمبر 2026، منخفضاً بنسبة 1.17 في المائة إلى 10,455.6 نقطة. ودفع التراجع المسجل في سبتمبر 2026 أداء المؤشر منذ بداية العام 2026 حتى تاريخه إلى المنطقة السلبية، مسجلاً تراجعاً بنسبة 0.5 في المائة. وخلال الشهر، رفعت السعودية معدل اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس بمقدار 25 نقطة أساس إلى 4.50 في المائة و4.00 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد نشاط السوق الرئيسية، شهد الشهر إدراج شركة أرماح الرياضية ضمن قطاع الخدمات الاستهلاكية.

وعلى مستوى الأداء القطاعي، عكست المؤشرات اتساع نطاق التراجع الذي سجله السوق خلال الشهر. وسجل مؤشر قطاع الإعلام أكبر انخفاض بنسبة 14.9 في المائة، بعد تراجع جميع الأسهم المكونة له. وجاء بعده كل من مؤشري قطاع السلع طويلة الأجل وقطاع الخدمات التجارية والمهنية، بانخفاض بلغت نسبته 12.8 في المائة و12.7 في المائة، على التوالي. وفي قطاع الطاقة، تراجع سهم أرامكو السعودية بنسبة 3.2 في المائة خلال الشهر. كما انخفض مؤشر قطاع البنوك، أحد القطاعات ذات القيمة السوقية الكبيرة، بنسبة 5.8 في المائة. وعلى مستوى البنوك الكبرى، تراجع سهمها البنك الأهلي السعودي ومصرف الراجحي بنسبة 8.0 في المائة و6.2 في المائة، على التوالي، في حين ارتفع سهم البنك العربي الوطني بنسبة 2.2 في المائة خلال الشهر. وفي قطاع الاتصالات، تعرض المؤشر للضغوط نتيجة تراجع جميع الأسهم المكونة له، بما في ذلك سهم شركة اتحاد عذيب للاتصالات الذي انخفض بنسبة 6.3 في المائة، وسهم شركة الاتصالات السعودية بنسبة 4.4 في المائة، وسهم شركة اتحاد اتصالات بنسبة 3.4 في المائة. وفي قطاع المرافق العامة، تراجعت جميع الأسهم المكونة للمؤشر، وتصدرت الخسائر كل من شركة مياهانا وشركة أكوا باور بانخفاض بلغت نسبته 14.6 في المائة و12.8 في المائة، على التوالي، في سبتمبر 2026.

الإمارات

ارتفع مؤشر فوتسي سوق أبوظبي العام بنسبة 0.6 في المائة خلال شهر سبتمبر 2026، مسجلاً مكاسبه للشهر الرابع على التوالي بعد ارتفاعه بنسبة 0.9 في المائة في أغسطس 2026، لينتهي تداولات الشهر عند مستوى 10,070.3 نقطة. وعلى مستوى الأداء القطاعي، غلب الاتجاه الإيجابي على الأداء القطاعي بصفة عامة، إذ سجلت ثمانية من أصل عشرة مؤشرات قطاعية مدرجة في السوق مكاسب خلال الشهر، ما دعم الاتجاه الصعودي للمؤشر العام، في حين سجل المؤشران المتبقيان تراجعاً خلال الفترة ذاتها. وجاء الأداء الإيجابي للمؤشر مدفوعاً بصفة رئيسية بمكاسب القطاعات ذات الثقل الوزني الكبير، وفي مقدمتها قطاع العقارات (6.3+ في المائة) وقطاع الاتصالات (1.7+ في المائة). وجاء تحسن أداء مؤشر قطاع العقارات خلال الشهر مدفوعاً بصفة رئيسية بالقفزة التي سجلها سهم مجموعة أرام بنسبة 35.5 في المائة، فيما تلقى مؤشر قطاع الاتصالات دعماً من ارتفاع سهم مجموعة الإمارات للاتصالات بنسبة 1.2 في المائة خلال الفترة ذاتها. وفي المقابل، سجل مؤشر قطاع المواد الأساسية تراجعاً هامشياً بنسبة 3.1 في المائة خلال الشهر، في ظل انخفاض سهم شركة فيرتيغلوب، إحدى الشركتين المكونتين للمؤشر، بنسبة 1.5 في المائة. أما مؤشر القطاع المالي، فسجل نمواً شهرياً بنسبة 0.1 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 18,154.7 نقطة، مدفوعاً بصفة رئيسية بالارتفاع الملحوظ الذي سجلته عدد من الأسهم ذات الثقل الوزني الكبير، وفي مقدمتها بنك أبوظبي التجاري (12.3+ في المائة) وبنك الشارقة (23.5+ في المائة)، ما دعم أداء المؤشر ككل.

أرباح البنوك السعودية تقفز 3.88% إلى 2.4 مليار دولار في أغسطس

الأرباح تتجاوز 19 مليار دولار خلال 8 أشهر



ارتفعت أرباح المصارف التجارية العاملة بالسعودية خلال شهر أغسطس 2026 بنسبة 3.88% على أساس سنوي، لتبلغ 2.4 مليار دولار (9.01 مليار ريال) قبل الزكاة والضرائب، مقابل 2.31 مليار دولار (8.68 مليار ريال) في الشهر ذاته من العام الماضي، بحسب إحصائية أعدتها «العربية Business» تستند إلى بيانات صادرة عن البنك المركزي السعودي «ساما».

وعلى أساس شهري، ارتفعت أرباح المصارف العاملة في المملكة خلال أغسطس بنسبة 5.74% مقارنة مع صافي الأرباح في شهر يوليو 2026 والبالغ 2.27 مليار دولار (8.52 مليار ريال).

وارتفعت أرباح البنوك خلال فترة الثمانية أشهر الأولى من عام 2026 بنسبة 5.26% على أساس سنوي، لتبلغ 19.06 مليار دولار (71.49 مليار ريال)، مقابل 18.11 مليار دولار (67.92 مليار ريال) في الفترة المماثلة من عام 2025.

وحققت البنوك العاملة في السعودية أرباحاً قوية خلال العام 2025 بواقع 27.56 مليار دولار (103.36 مليار ريال)، وكانت أعلى أرباح سنوية على الإطلاق، مقابل 23.76 مليار دولار (89.1 مليار ريال) في العام 2024، ومقارنة مع 20.64 مليار دولار (77.4 مليار ريال) في العام 2023.

المنورة، و56 فرعاً في منطقة جازان، و49 فرعاً في منطقة تبوك، و45 فرعاً في منطقة حائل، و28 فرعاً في منطقة الجوف، و27 فرعاً في منطقة الباحة، و26 فرعاً في منطقة نجران، و19 فرعاً في منطقة الحدود الشمالية.

وتبلغ رؤوس أموال البنوك في السعودية 81.21 مليار دولار (304.56 مليار ريال) بنهاية شهر أغسطس 2026، فيما تبلغ الاحتياطيات 80.05 مليار دولار (300.17 مليار ريال).

فرعاً، بالإضافة إلى بنك الخليج الدولي الذي يملك 3 فروع في السعودية، فيما سجلت بيانات البنك المركزي أول فرع لبنك الأردن داخل السعودية لأول مرة بنهاية أغسطس الماضي.

وتتوزع الفروع داخل المملكة بواقع 597 فرعاً في منطقة الرياض، و390 فرعاً في منطقة مكة المكرمة، و350 فرعاً في المنطقة الشرقية، و124 فرعاً في منطقة عسير، و117 فرعاً في منطقة القصيم. ويوجد 101 فرع في منطقة المدينة

بنك الأردن يسجل أول فرع في السعودية وارتفع عدد فروع البنوك السعودية والأجنبية العاملة في المملكة إلى 1933 فرعاً بنهاية شهر أغسطس 2026، مقابل 1902 فرعاً بنهاية الشهر نفسه من العام الماضي، لتزيد بواقع 31 فرعاً، فيما زاد عدد الفروع مقارنة مع شهر يوليو الماضي والذي كان يبلغ بنهايته 1930 فرعاً.

وزاد عدد البنوك الأجنبية في السعودية إلى 22 بنكاً بنهاية شهر أغسطس 2026، أبرزها بنك الإمارات دبي الوطني بواقع 22

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

النفط يقفز أكثر من 2% فوق 100 دولار. الصين تعلق صادرات الوقود



بدلت أسعار النفط دفتها للصعود بعد خسائر في وقت سابق الخميس، لتصعد بأكثر من 2% متجاوزة مستوى 100 دولار للبرميل لخام برنت، بعد قرار الصين حظر صادرات وقود، في حين يقيّم المستثمرون الجهود الدبلوماسية الأحدث بين الولايات المتحدة وإيران لإنهاء الصراع في الشرق الأوسط. وبحلول الساعة 08:45 بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 2.24 دولار أو 2.29%، إلى 100.27 دولار للبرميل، وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 2.24 دولار أو 2.48%، إلى 92.66 دولار للبرميل.

وساهم انتعاش صادرات النفط الخام من الشرق الأوسط والزيادة المفاجئة في المخزونات الأميركية في تخفيف المخاوف بشأن الإمدادات في تراجع أسعار الخام في وقت سابق بأكثر من 1%.

وزاد الخام القياسي بنحو دولار للبرميل الأربعاء. وسجل برنت مكاسب شهرية بلغت نحو 14% في سبتمبر، وهي الأكبر منذ يوليو، في حين حقق خام غرب تكساس الوسيط مكاسب شهرية نحو 5%.

وقالت سوجاندا ساشديفا مؤسدة (إس.إس. ويلث ستريت)، وهي شركة أبحاث مقرها نيودلهي: «لا يزال اتجاه النفط على المدى القريب سلبياً، ويخفف تعافي الشحنات من منطقة الخليج واستئناف الصادرات السعودية عبر ينبع وزيادة المخزونات الأميركية من المخاوف إزاء الإمدادات». وأفادت «رويترز» يوم الثلاثاء بأن السعودية استأنفت تحميل النفط على متن ناقلات من ينبع بعد إعادة تشغيل خط أنابيب شرق-غرب.

في غضون ذلك، ذكرت إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن مخزونات الخام زادت 922 ألف برميل إلى 427.3 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 25 سبتمبر مقارنة بتوقعات المحللين في استطلاع لوكالة رويترز بانخفاض 264 ألف برميل.

جانب طهران بشأن برنامجها النووي.

وقدر بنك غولدمان ساكس في مذكرة يوم الثلاثاء أن صادرات النفط من دول الخليج، بما في ذلك الصادرات عبر ناقلات تبحر مع إيقاف أجهزة الإرسال والاستقبال بها، تعافت لتصل إلى 23.3 مليون برميل يومياً خلال الأسبوع الماضي بما يتماشى مع متوسط عام 2025، مع زيادة الصادرات في سبتمبر إلى المثلين.

وقال مصدران مطلعان لرويترز أيضاً إن من المرجح أن يبقى تحالف «أوبك+» على أهداف إنتاج النفط دون تغيير لشهر نوفمبر عند اجتماعه يوم الأحد.

وذكرت ساشديفا: «عودة التواصل الدبلوماسي بين الولايات المتحدة وإيران ربما تقلل من علاوة المخاطر الجيوسياسية، لكن تحقيق تقدم كبير لا يزال غير مؤكد». وقالت إيران الأربعاء إنها تلقت رداً أميركياً على أحدث مقترحاتها لإحياء اتفاق وقف إطلاق النار في منطقة الخليج.

ونفى الرئيس الأميركي دونالد ترامب تقارير من أكسيوس وسي.إن.إن، والتي استندت إلى تعليقات مسؤولين أميركيين، تفيد بأنه مستعد لتخفيف العقوبات عن إيران والإفراج عن الأموال الإيرانية المجمدة مقابل خطوات «لموسسة» من

عطورات

مقاميس

maqames -perfume
55205700

عطور
التجار



«ألفاريز أند مارسال»: ودائع أكبر 10 بنوك سعودية تتفوق على الإقراض مخففة ضغوط التمويل

فصلياً إلى 42.5 مليار ريال، مدفوعاً بصورة رئيسية بقفزة 38.5% في الدخل التشغيلي الآخر، إلى جانب نمو صافي إيرادات الفوائد وصافي إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 2.1% لكل منهما وفق تقرير «ألفاريز أند مارسال».

وجاء نمو الإيرادات مع استقرار تكلفة التمويل عند 3.2% وتحسن طفيف في صافي هامش الفائدة إلى 2.85%. كما انخفضت نسبة التكلفة إلى الدخل إلى 28.6% من 30.1%، بالتزامن مع استمرار الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية ومبادرات النمو، بحسب التقرير. وانعكس ذلك على الربحية، إذ ارتفع العائد على حقوق المساهمين إلى 15%، بينما بلغ العائد على الأصول 2.1%.

وترى «بلومبرغ إنتلجنس» أن تحسن تسعير قروض الشركات وتخفيف ضغوط السيولة قد يدعمان الهوامش خلال النصف الثاني، لكن قوة الإيرادات قد تترافق أيضاً مع زيادة المخصصات.

تكلفة المخاطر تتضاعف رغم استقرار التعثر

ارتفعت تكلفة المخاطر لدى البنوك السعودية العشرة إلى 0.32% في الربع الثاني، مقابل 0.15% في الربع الأول، أي بأكثر من الضعف، نتيجة زيادة مخصصات الائتمان. وجاء ذلك رغم استقرار نسبة القروض المتعثرة عند 0.9%، وتحسن طفيف في نسبة تغطية الأصول إلى 162.7%.

وكان كريستو قد رجح زيادة مخصصات خسائر الائتمان خلال النصف الثاني من 2026 أو مطلع 2027، في ظل مخاطر مرتبطة بجودة الأصول وإلغاء أو ترشيد بعض المشاريع.

كما حذرت «فيتش» في أبريل من أن إطالة حرب إيران أو اشتدادها قد يضغطان على جودة أصول البنوك السعودية وربحياتها وسيولتها، مع تأكيد امتلاكها احتياطات جيدة لمواجهة الضغوط وفق السيناريو الأساسي للوكالة. وأشارت إلى أن تأثر إعادة تمويل بعض الالتزامات الخارجية، حال استمرار الصراع، قد يزيد المنافسة على التمويل المحلي ويرفع تكاليفه.



من 1.6%. وفي المقابل، انخفضت نسبة تغطية السيولة إلى 167% من 171.6%، فيما استقرت نسبة كفاية رأس المال عند 20.9%، ما يعكس تبايناً في حركة مؤشرات التمويل والسيولة.

واعتبر سام جيدومال، العضو المنتدب ورئيس قطاع الخدمات المالية في الشرق الأوسط لدى «ألفاريز أند مارسال»، أن استقرار أسعار الفائدة وتيسر الظروف النقدية والسيولة الوفيرة دعمت نشاط البنوك، رغم المخاوف بشأن النمو وعدم اليقين الجيوسياسي. وأشار إلى تباين الهوامش والعوائد والكفاءة بين البنوك الكبرى والأصغر حجماً.

ويتوقع كريستو نمو قروض القطاع المصرفي السعودي بنحو 9% إلى 10% خلال 2026، معتبراً أن هذه الوتيرة أكثر استدامة من نمو يتراوح بين 15% و16% يقابله ارتفاع للودائع قرب 10%.

تنويع الإيرادات يدعم الربحية

ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي للبنوك العشرة بنسبة 5.1%

نمت وداائع أكبر عشرة بنوك سعودية مدرجة بوتيرة أسرع من الإقراض خلال الربع الثاني من 2026، ما خفف نسبياً ضغوط التمويل، بالتزامن مع تحسن الإيرادات والربحية، رغم زيادة مخصصات الائتمان واستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي.

ارتفعت الودائع بنسبة 2.7% مقارنة بالربع السابق، مقابل نمو صافي القروض والسلف بنسبة 1.8%، وفق تقرير «ألفاريز أند مارسال» لأداء القطاع المصرفي السعودي. وأدى ذلك إلى انخفاض نسبة القروض إلى الودائع إلى 103.1% من 104.1% في الربع الأول، وإن ظلت القروض تتجاوز الودائع لدى البنوك المشمولة بالتقرير.

ويأتي هذا التحسن بعد سنوات من توسع الإقراض بوتيرة تفوق نمو الودائع، ما دفع البنوك إلى زيادة الاعتماد على إصدارات السندات والصكوك والتمويل الخارجي لتلبية الطلب على الائتمان. وتتسق نتائج الربع الثاني مع رؤية «بلومبرغ إنتلجنس» بأن تفوق نمو الودائع يدعم السيولة ويفتح المجال لتحسن هوامش الأرباح خلال النصف الثاني.

وتضمنت قائمة البنوك العشرة المشمولة في التقرير كلاً من البنك الأهلي السعودي، ومصرف الراجحي، وبنك الرياض، والبنك السعودي الأول (ساب)، ومصرف الإنماء، والبنك السعودي الفرنسي، والبنك العربي الوطني، وبنك البلاد، والبنك السعودي للاستثمار، وبنك الجزيرة.

وقال إدموند كريستو، المحلل الأول في «بلومبرغ إنتلجنس»، في تصريحات سابقة لـ«الشرق بلومبرغ»، إن الودائع نمت 6% منذ بداية العام وحتى يوليو، مقابل 4% للائتمان، مشيراً إلى أن البنوك أصبحت أكثر تأنيلاً في الإقراض، مع الحفاظ على عملاء الشركات ذوي الجودة الائتمانية الجيدة وتحسين تسعير القروض.

تحسن التمويل مع تباين مؤشرات السيولة

رغم استمرار تفوق الودائع على القروض، تباطأ نموها الفصلي من 3.9% في الربع الأول، بينما تسارع نمو الإقراض

عطورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700

عطور
الشتاء

البيتكوين تقفز 43% في الربع الثالث.. و«سييتي» تتوقع 113 ألف دولار



وفي المقابل، كانت خيارات البيع عند سعري تنفيذ 75 ألف دولار و 60 ألف دولار من بين العقود الأكثر طلباً لاستحقاقات أواخر نوفمبر وديسمبر.

وعلى مستوى السوق الأوسع، ارتفع الإيثر بنحو 68% خلال الأشهر الثلاثة الماضية، ما قلص خسائره منذ بداية العام إلى نحو 9%، بينما تراجعت خسائر البيتكوين منذ بداية العام إلى نحو 4%.

مشروع قانون «كلاريتي»

وقالت سييتي إن فشل مجلس الشيوخ الأمريكي الأسبوع الماضي في تمرير مشروع قانون «كلاريتي»، الهادف إلى وضع إطار تنظيمي للأصول الرقمية، ضيق الطريق أمام إقرار تشريع يتعلق بهيكل سوق العملات المشفرة، لكنه تزامن مع إعلانات تنظيمية من لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) أسهمت في الحد من المشاعر السلبية.

وتظل وتيرة الإنفاق على الذكاء الاصطناعي والسياسة النقدية من العوامل المؤثرة في أداء الأصول المشفرة، إلى جانب قدرة البيتكوين على جذب تدفقات جديدة بعد تراجع الرافعة المالية المضاربة.

وقالت لاسي تشانغ، رئيسة الأبحاث في «بيتجيت واليت»، إن أكتوبر يتمتع بسجل تاريخي قوي للبيتكوين، لكنها شددت على أن العوامل الموسمية وحدها لا تشكل أساساً لاتخاذ قرار استثماري.

مشتقات البيتكوين إعادة ضبط بعد موجات من عمليات التصفية الكبيرة، مع تراجع إجمالي العقود المفتوحة بنحو 20% عن مستويات أغسطس إلى أدنى مستوى منذ مارس، وفق تقرير لشركة «تاغوس كابيتال».

وأدى التخلص من جزء كبير من الرافعة المالية المضاربة المتراكمة خلال صعود البيتكوين نحو 87 ألف دولار إلى إعادة تمركزات العقود الآجلة الدائمة إلى مستويات أكثر حياداً.

وقال فيتل لوندي، رئيس الأبحاث في «كي 33»، إن سوق مشتقات البيتكوين شهدت «إعادة ضبط نادرة ومنظمة»، مشيراً إلى أن عمليات التخلص المنظمة السابقة من المراكز كانت تميل إلى أن تسبق فترات من انخفاض التقلبات المستقبلية مع بقاء المتداولين على الحياد.

استمرار النظرة السعودية للبيتكوين

وتشير بيانات منصة «ديربيت» إلى استمرار النظرة السعودية للبيتكوين على المدى القصير، مع تزايد التحولات حول مستوى 70 ألف دولار قرب نهاية العام. وتحظى خيارات الشراء التي تنتهي في 30 أكتوبر عند سعري تنفيذ 95 ألف دولار و 90 ألف دولار بأعلى مستويات الفائدة المفتوحة بين العقود ذات الاستحقاق نفسه.

رفعت سييتي غروب توقعاتها لسعري البيتكوين والإيثر على مدى 12 شهراً، بدعم من قوة نشاط سوق العملات المشفرة، وبيئة اقتصادية كلية داعمة، واستئناف التدفقات إلى صناديق الاستثمار المتداولة (ETF).

ورفعت سييتي هدفها لسعر البيتكوين إلى 113 ألف دولار، من 82 ألف دولار سابقاً، بينما رفعت هدفها للإيثر إلى 3028 دولاراً، من 2240 دولاراً. كما توقعت تدفقات بقيمة 5 مليارات دولار إلى سوق العملات المشفرة خلال الأشهر الـ12 المقبلة، مع عودة التدفقات بوتيرة أبطأ وأكثر استقراراً، بالتزامن مع زيادة المستثمرين وشركات الوساطة تدريجياً مخصصاتهم للبيتكوين.

وتأتي هذه التوقعات بينما ارتفع البيتكوين بنحو 43% خلال الربع الثالث، في أفضل أداء فصلي للعملة المشفرة منذ إعادة انتخاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أواخر 2024. وارتفع سعره بنحو 40% منذ أدنى مستوياته في يوليو عند نحو 62 ألف دولار.

وفي أحدث تعاملات السوق، ارتفع البيتكوين بما يصل إلى 2.4% إلى 85,594 دولاراً، قبل أن يمحو مكاسبه ويتداول دون تغير يُذكر، وسط توقعات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لن يرفع أسعار الفائدة مجدداً في أكتوبر.

سوق مشتقات البيتكوين

لكن قوة الأداء لا تعني غياب المخاطر، إذ شهد سوق

الاقتصادية

جريدة النخبة ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

«جولدمان ساكس» يؤجل توقع رفع الفائدة الأمريكية إلى ديسمبر المقبل

أرجأ بنك «جولدمان ساكس» توقعه لموعد رفع أسعار الفائدة الأمريكية المقبل إلى شهر ديسمبر، وذلك بعد أن أدت بيانات تضخم جاءت أقل من المتوقع إلى تراجع احتمالات رفع الاحتياطي الفيدرالي للفائدة مجدداً في أكتوبر.

وتوقعت شركة الوساطة المالية سابقاً زيادة بمقدار 25 نقطة أساس في شهر أكتوبر.

وقال «جولدمان ساكس» في الأربعاء إن البنك أجل موعد الزيادة الثانية في توقعاتنا إلى ديسمبر، متوقعاً احتمالاً كبيراً بأن تخلص اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في النهاية إلى أن المزيد من رفع الفائدة ليس ضرورياً.

ورفع الاحتياطي الفيدرالي الفائدة في سبتمبر، مسجلاً بذلك أول زيادة له منذ ثلاث سنوات وأول تحرك في السياسة النقدية تحت قيادة الرئيس الجديد كيفن وارث، وذلك في مسعى لكبح التضخم. وأظهرت بيانات صدرت الأربعاء أن التضخم في الولايات المتحدة ارتفع بوتيرة أقل من المتوقع خلال شهر أغسطس؛ إذ سجل مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي ارتفاعاً بنسبة 3.4% على أساس سنوي في أغسطس وهي نسبة تقل عن تقديرات الاقتصاديين الذين استطلعت «رويترز» آراءهم والبالغة 3.7%.

وصرح رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، جون ويليامز، الثلاثاء، بأن لدى البنك المركزي متسعاً من الوقت لتقييم البيانات قبل اتخاذ قرار بشأن موعد رفع الفائدة مرة أخرى.

وتشير أسواق العقود الآجلة لأسعار الفائدة حالياً إلى احتمال بنسبة 38% تقريباً لرفع الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية في أكتوبر، وفقاً لأداة «فيد ووتش»، وذلك انخفاضاً من نحو 51% في الجلسة السابقة، ومن قرابة 71% قبل أسبوع واحد.

اشترك مجاناً ليصلك العدد



50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf